

۲۸۶۰۶	دانشکده فقهیه
۱۹ - ۲۱	فردیناند
ع ۱۸۲	کتابخانه

دليل الحاج

لواضعه

صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير

الشيخ محمد مهدي خاوي

العدوي المالكي

وسكيل مشيخه الأبرار الخليلية ، ومسير المعاهد الدينية الاسلامية سابقا

.....
أحكامهما على المذاهب الأربعة من قبلنا ثمانين وعشرين مسألة
وحاشية لها مائة مائة مسألة



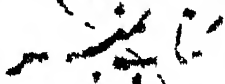
.....
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بمبصرة

مُصَنَّفُ فِي الْبَابِ الْحَلَبِيِّ وَأَوَّلَ إِدْرِهِ بِمَصْرَ

بمصر محمد امير عثمان

رمضان سنة ١٣٢٩ هجرية رقم ٤٣٥

	<p>  </p>
	<p>  </p>
	<p>  </p>

دليل الحاج

لواضعه

صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير

الشيخ محمد حسين مخلوف

العدوي المالكي

وكيل مشيخة الأزهر الجليلة ، ومدير المعاهد الدينية الإسلامية سابقا

قد تضمن هذا الدليل مناسك الحج والعمرة ومحظوراتهما ، وجداول
أحكامهما على المذاهب الأربعة مزبلا باثنتين وعشرين مسألة
وخاتمة لها مساس بتلك الأحكام

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بمطبعة

دار الكتب العلمية في بيروت

والمطبعة محمد امين عمران

رمضان سنة ١٣٤٩ هجرية ر م ٤٣٥

٢١٤٠٦	الشيخ
مقدم	الشيخ
الو. ١٩	الشيخ
بسم الله الرحمن الرحيم	الشيخ

أما بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على نبيه ومحبته ، فقد وفق الله هذا العبد الضعيف في أوائل شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٦ هـ للتوجه الى حج بيت الله الحرام ، وزيارة المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، فشاهدت هناك من عامة الحجاج بدعا ومخالفات تبث كل مسلم له شأن على التكبير ، في إصلاح هذا الأمر الخطير ، لحراسة الناس من الوقوع فيما يخلّ بواجب هذه الفريضة ذات الشأن العظيم ، خصوصا ما يقع منهم في البت والمطاف .

وعلماء المسلمين جزاهم الله خيرا : قد عنوانوا بهذا الأمر قدر المستطاع ، فصحوا وأرشدوا ودوتوا في كتب الفقه ما فيه الكفاية من هذا الباب ، وألفوا رسائل خاصة في هذا الموضوع كافية شافية . ولكن هذا وذلك وإن اهتدى به كثير من الناس إلا أن العامة لتفادهم عن طيب ما يلزمهم معرفته لأداء هذه الفريضة قبل الدخول في أعمالها كما هو الواجب على كل مسلم قبل الشروع في عمل أن يعرف حكم الله فيه لم تكن هذه الكتب الوافية ، ولا هذه الرسائل والارشادات الغالبة ، بالغة منهم الغاية المشودة ، ففكرت بعددّة في وضع بيان سهل من المداهب الأربعة يجمع شعائر هذه المريضة وأحكامها ومحظورها . وما يلزم في ذلك ، بحيث يتيسر لكل حاج أن يصحبه أثناء سفره وحال إقامته ببلده وغير بلده ، وأن يراجع بسهولة من وقت لآخر كدليل يتعرف منه تلك الشعائر وأحكامها وما هو مخطور عليه بالدخول في حرمتها ، إما بنفسه إن كان متعامسا ، أو بواسطة إن كان أهيا كما يراجع المصلي نايجة الجيب لمعرفة أوقات

الصلاة ، وقد وفقت لانجاز هذه الفكرة فوضعت ما فيه الكفاية من ذلك بالصحائف
الغني ، ورسمت بازائها في الصحائف اليسرى جداول ، وضعت فيها أمام كل عمل
حكمه من المذاهب الأربعة مرتبا ترتيب السير المشروع في هاتيك البقاع بحيث
يخيل للناظر في وضعه كأنه سائر في مواقف الحج والعمرة موقفا موقفا ، وعلى
يسار هذه الجداول ملاحظات تدعو إليها حاجة البيان ، ثم زيلته باثنتين وعشرين
مسألة ، وخاتمة لاغنى لمن يريد أن يستكمل حجه عن مراجعتها ، ولا عن
الأخذ فيما يشبهه عليه بهدائها .

المسألة الأولى . في الاحرام وما ينعقد به

المسألة الثانية . في الافراد والقران والتمتع

المسألة الثالثة . في إرداف أحد النسكين على الآخر ورفضه وما يقع من العامة
في ذلك من الخطأ

المسألة الرابعة . في مواقيت الحج والعمرة

المسألة الخامسة . في حدود الحرمين الشريفين

المسألة السادسة . في كيفية بدء الطواف وشرع الطهارة فيه

المسألة السابعة . في الهدى وأنواعه

المسألة الثامنة . في حكم الأكل من الهدى والفدية وجزاء الصيد

المسألة التاسعة . في الفدية وأنواعها

المسألة العاشرة . في تعدد الفدية واتحادها

المسألة الحادية عشرة . فيما فيه الاطعام أو الفدية

المسألة الثانية عشرة . في مفسدات الحج ، والعمرة ، وما يترتب على ذلك

المسألة الثالثة عشرة . في موجب الجزاء وتعددده

المسألة الرابعة عشرة . في الجزاء وأنواعه

المسألة الخامسة عشرة . في موانع الحج والعمرة وما يترتب عليها

المسألة السادسة عشرة . في مواطن الدعاء

المسألة السابعة عشرة . في زيارة المدينة المنورة

المسألة الثامنة عشرة . فى آداب زيارة للمدينة

المسألة التاسعة عشرة . فى تجهيل الأوبة من سفر الحج والزيارة

المسألة العشرون . فى ذم التحدث فى مشاق الحج ، ومساءة الحجاج ، وأهل الحرمين الشريفين

المسألة الحادية والعشرون . فى النهى عن مشاة الرفقة ، والتخاصم فى سفر الحج

المسألة الثانية والعشرون . فى الحج المبرور

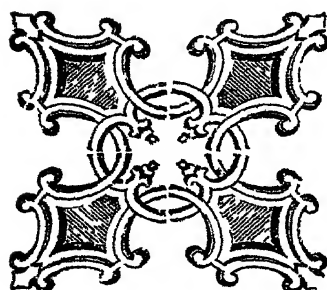
الخاتمة فى بيان الاستطاعة على المذاهب الأربعة

وسميت هذا البيان [دليل الحاج] وسأبذل الجهد بمشيئة الله فى تعميمه ونشره ، وأسأل الله أن يوفق العامة للأخذ بهديه ، وما ذلك على الله بعزيز ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد القائل فى حديثه الصحيح « بنى الاسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وسئل ﷺ أى الأعمال ؟ أفضل قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا ؟ قال حج مبرور رواه البخارى ومسلم وعنه ﷺ قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه البخارى ومسلم . وفى الحديث القدسي ان عبداً صححت له جسمه وأوسعت عليه معيشته تمضى عليه خمسة أعوام لا يفد الى محروم ، وكفى بهذا الفرض عظماً كما قال الامام الغزالي أنه ركن من أركان الاسلام ومبانيه ، وأنه عبادة العمر وختام الأمر ، وتمام الاسلام وكل الدين ، وفيه أنزل الله على نبيه ﷺ يوم الجمعة بعرفة - اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً - وعن أنس مرفوعاً من زارنى فى هاتين تكمن زارنى فى حياتى ، ومن زارنى حتى ينتهى إلى قبرى كنت له يوم القيامة شهيداً أو قال شفيحاً ، وفى الآية الشريفة - ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً - صدق الله العظيم ، وبلغ رسوله النبى الكريم صلى الله عليه وسلم

العبد الضعيف محمد حسن بن مخلوف

المدنى المالكي

متناسك الحج والعمرة
وجداول أحكامها على المذاهب الأربعة



مناسك الحج والعمرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ينبغي لمريد الاحرام قبل الدخول في حرمت الحج والعمرة أن يبدأ بالأمر الآتية :

١ إزالة الشعث عند إرادة الاحرام كقلم أظفاره وقص شاربه وتسريح لحيته وتنف إبطه وحلق عاتته ونحو ذلك مما قد يتأذى المحرم ببقائه بعد الاحرام
٢ وغسل متصل بالاحرام متقدم عليه بلا فصل طويل ولولحائض أو نفساء

٣ وتجرد الرجل قبل الاحرام في سائر بدنه من المحيط بخياطة أو نسج أو صياغة
٤ ولبس إزار ورداء وفعلين كنعال التكرور أى هذه الهيئة في حق الرجل
٥ والتطيب في بدن أو ثوب بأي نوع من أنواع الطيب كالمسك والعود والبخور وماء الورد

٦ وصلاة ركعتين بعد الغسل وقبل الاحرام

٧ والاحرام وهونية أحد النسكين أوهما معا مفردا أو قارنا ومتمتعاً

٨ ومن الميقات المقرر لأهل كل جهة

٩ وتجرد الرجل والأثني على الوجه المار يصير بالاحرام

أحكام الحج والعمرة على المذاهب الأربعة

ملحوظات	حنفي	مالكي	شافعي	حنبلي
المراد بالسنة المذكورة في هذا الجدول ما يشمل المستحب	سنة	سنة	سنة	سنة
وله أن يتدك في هذا الغسل ويزيل الوسخ بخلاف الافتسالات بعد الاحرام ، وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد وليس ثوباً احرامه ، ولما وصل لذي الحليفة ركب وأهل	سنة	سنة	سنة	سنة
	سنة	سنة	سنة	سنة
	» »	» »	» »	» »
السنة عند الحنفية التطيب في الثوب دون البدن ، وعند الحنابلة يكره تطيب الثوب	» »	مكروه	» »	» »
	» »	سنة	» »	» »
راجع المسألة الأولى والثانية	شرط	ركن	ركن	ركن
وفي تعدي اليقات حالاً هدى ، راجع المسألة الرابعة	واجب	واجب	واجب	واجب
وفي ترك التجرد فدية ، راجع المسألة التاسعة والمباشرة	واجباً	واجباً	واجباً	واجباً

مناسك الحج والعمرة

١٠ والتلبية بعد الاحرام إلى أن يدخل مكة ، واتصالها به بلا فصل طويل
كل منهما

١١ والاقتصار على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم وهي : لبيك اللهم لبيك
ليبك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك
١٢ وإعادتها بعد الطواف والسعي وان بالمسجد الحرام الى أن يصل الى مصلى
عرفة بعد الزوال من اليوم التاسع

١٣ والتوسط في عدو صوته بها وفي موالاتها والاكثر منها والدعاء بعدها ، كل منها
١٤ وتجديدها لتغير حال كقيام وقعود وصعود وهبوط وخلف صلاة وملافة رفاق
١٥ والعسل عند دخول مكة لتغير حائض ونفساء

١٦ ودخوله مكة نهارا من باب المعلى ، ودخول المسجد من باب السلام ، وبدؤه
بطواف العمرة ان كان معتمرا ، وطواف القدوم ان كان مفردا أو قارنا
كل منها

١٧ وطواف القدوم ان أحرم من الحل ولم يخش فوات الوقوف بفعله ، ولم يردف
الحج على العمرة بحرم

١٨ وابتدؤه من الحجر الأسود المركوز في الركن الذي قبل باب البيت
١٩ وكونه سبعة أشواط من الحجر الى الحجر عند الأئمة الثلاثة ، وأربعة عند الحنفية

٢٠ وكونه متواليا بلا فصل كثير

٢١ ومشى لقادر كالسعي

٢٢ وتقبيل الحجر الأسود أو لقه ، وفي كل شوط بلا صوت ان قدر ، والا فيلمسه بيده
ثم يضعها على فيه وإلا فبعود كذلك

ملحوظات	حنفي	مالكي	شافعي	حنبلي
١٠ وفي تركها أو ترك اتصالها مع الطول هدى عند القائل بالوجوب وبالشرطية إذا انعقد الاحرام بدونها من قول أو فعل متعلق به	شرط	واجب	سنة	سنة
	سنة	سنة	» »	» »
١١ السنة عند الحنابلة والحنفية لإعادتها الى رمي جرة العقبة ، وعند الشافعية الى الشروع في التحلل ، وفي ترك إعادتها هدى عند المالكية	» »	واجبة	» »	» »
	» »	سنة	» »	» »
	» »	» »	» »	» »
١٢ وعند الحنفية والشافعية يسن الغسل لداخل مكة ولو لحائض أو نفساء	» »	» »	» »	» »
	» »	» »	» »	» »
١٣ وفي تركه هدى عند المالكية ، ويسن عند الشافعية لحلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف وللأفاق دون غيره عند الحنفية	» »	واجب	» »	» »
١٤ راجع المسألة السادسة	واجب	واجب	واجب	واجب
١٥ والثلاثة الباقية منه عند الحنفية سنة ، وترك الشرط هنا كترك أصله ، أو فيه دم عند القائل بالسنية نظرا الى القول بأنه يجب بالشروع	شرط	شرط	شرط	شرط
	سنة	شرط	سنة	شرط
١٦ وفي تركه هدى عند القائل بوجوب الطواف	واجب	واجب	» »	واجب
١٧ وفي تركه هدى عند القائل بالوجوب	سنة	سنة	» »	سنة

مناسك الحج والعمرة

- ٢٣ والتكبير مع كل من التقيل ، ووضع اليد أو العود على الفم داعيا مصليا على النبي ﷺ
- ٢٤ واستلامه الركن اليماني بيده ان قدر ثم يضعها على فيه
- ٢٥ ونصب المقبل أو اللامس للحجر والمستلم للركن قامته قبل تحريك قدمه للطواف
- ٢٦ ورمل الرجل في الأشواط الثلاثة الأولى الا لازدحام
- ٢٧ وجعل البيت حين الطواف عن يساره
- ٢٨ وخروج كل البدن عن الشاذروان وحجرا سماعيل عليه السلام ، كل منهما
- ٢٩ والطهارة من الحدث والخبث وستر العورة كالصلاة كل منهما
- ٣٠ والدعاء أثناء الطواف بما يحب من طلب علم وعافية وتوفيق وسعة رزق بلا حد
- ٣١ وقطعه لصلاة فريضة مع إمام راتب لم يصلها أو صلاها منفردا وبنى على ما فعله من طوافه بعد سلامه
- ٣٢ والدعاء بعد الفراغ من الطواف بالملتزم ، وهو ما بين الحجر الأسود وباب البنت
- ٣٣ وصلاة ركعتين بعد الفراغ منه
- ٣٤ وإيقاعهما خلف المقام بحيث يكون المقام بينه وبين السكبة
- ٣٥ وتقيل الحجر الأسود بعدهما وقبل الخروج من المسجد إلى السعي
- ٣٦ والسعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط منه البدء مرة والعود أخرى
- ٣٧ والطهارة من حدث وخبث
- ٣٨ والبدء بالسعي من الصفا

ملحوظات

حنفي	مالكي	شافعي	حنبلي	
سنة	سنة	سنة	سنة	٢٣
» »	» »	» »	» »	٢٤
واجب	شرط	واجب	شرط	٢٥
سنة	سنة	سنة	سنة	٢٦
واجب	شرط	واجب	شرط	٢٧
» »	» »	» »	» »	٢٨
» »	» »	شرط	» »	٢٩
سنة	سنة	سنة	سنة	٣٠
جائز	واجب	جائز	جائز	٣١
سنة	سنة	سنة	سنة	٣٢
واجب	واجب	» »	» »	٣٣
سنة	سنة	» »	» »	٣٤
» »	» »	» »	» »	٣٥
واجب	ركن	ركن	ركن	٣٦
سنة	سنة	سنة	سنة	٣٧
واجب	شرط	شرط	شرط	٣٨

وتركه كترك أصله راجع المسألة السادسة

وتركه كترك أصله ، وفيه دم عند الحنفية على القول بأن الواجب بالشروع كالواجب الأصلي وتركه كترك أصله ، وفيه دم عند الحنفية على القول بأن الواجب بالشروع كالواجب الأصلي راجع المسألة السادسة

وطهارة الحبث عند الحنفية سنة في الطواف مطلقا ، وأما الطهارة من الحدث ففيها تفصيل يعلم بمراجعة زيل المسألة السادسة

وفيه الاثم فقط ان استمر عند القائل بالوجوب

وفي تركهما هدى عند المالكية

وفي تركه هدى عند القائل بوجوبه

وفي تركه هدى عند الحنفية ، راجع زيل المسألة السادسة

مناسك الحج والعمرة

٣٩ وقوعه بعد طواف مطلقا واجبا أو ركننا أو نفلا

٤٠ ومولاته في نفسه بلا تفريق كثير

٤١ والمولاته بينه وبين الطواف

٤٢ والمشى فيه مع القدرة

٤٣ وتقديمه على الوقوف بعرفة إن طاب منه طواف القدوم

٤٤ وتأخيرها لما بعد طواف الافاضة ان لم يجب قدوم ، بأن أحرم من الحرم أو

خشى بفعله فوات الوقوف ، وأردف الحج على العمرة بحرم

٤٥ وإسراع بين الأخضرين فوق الرمل ودون الجري ، ورقى رجل عليهما

كالمراة إن خلا الموضع ، والدعاء بالصفا والمروة كل منها

٤٦ وخطبة الامام يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة ، يعلم الناس فيها المناسك

والخروج بعد الزوال من مكة إلى يوم التروية . وهو اليوم الثامن من

ذي الحجة قدر ما يدرك بها الظهر قصرا في وقتها المختار كل منهما

٤٧ وبياته بمنى ليلة التاسع إلى أن يصلى الصبح ، وسيره منها لعرفة بعد طواف

الشمس يوم التاسع ، ونزوله بمنى إذا وصل إليها قبل الزوال ليصلى بها الظهر

والعصر قصرا مع الامام بمسجدها ثم يذهب الى عرفة . وخطبة بمسجد

عرفة بعد الزوال وقبل صلاة الظهر يعلم الامام فيها المناسك الى طواف الافاضة

كل منها

٤٨ والوقوف بعرفة يوم التاسع ولو لحظة في أى جزء منها ولو

مارا من طواف فجر اليوم التاسع عند الحنابلة ، ومن الزوال عند الأئمة الثلاثة

الى طواف فجر يوم النحر عند الكل

ملحوظات	حنفي	مالكي	شافعي	حنبلي
فان لم يتقدمه طواف أصلا بطل على الشرطية وأهدى على الوجوب ، ووقوعه بعد طواف واجب أو ركن واجب عند مالك يحير بالدم	واجب	شرط	شرط	شرط
الواجب عند الشافعية عدم الفصل بينهما بالوقوف بعرفة	واجبة	» »	سنة	واجبة
وفي تركه هدى	سنة	واجبة	» »	سنة
وفي تركه هدى	واجب	» »	» »	واجب
وفي تركه هدى عند القائل بالوجوب	سنة	» »	جائز	» »
وفي تركه هدى عند القائل بالوجوب	» »	» »	» »	» »
	سنة	سنة	سنة	سنة
السنة عند الحنابلة الخروج قبل الزوال	» »	» »	» »	» »
	» »	» »	» »	» »
والجمع بين الليل والنهار لحظة واجب عند الحنفية والحنابلة سنة عند الشافعية ، والركن عند المالكية يبدى من الغروب والواجب لحظة من احوال الى الغروب وينتهي عند الجميع بصبح فجر يوم النحر ، وفي ترك الواجب هدى	ركن	ركن	ركن	ركن

مناسك الحج والعمرة

- ٤٩ والطمانينة في الوقوف بقدر الجلسة بين السجدين قائما أو جالسا أو راكبا
 ٥٠ والوقوف بجبل الرحمة متوضئا بعد صلاة الظهرين جمعا وقصرا ، والدفع مع
 الامام ، والدعاء ، والتضرع للغروب كل منها
 ٥١ ونزوله بمزدلفة بقدر حظ الرجال ، وصلاة العشاءين ، وتناول شيء من أكل
 أو شرب
 ٥٢ وجمع العشاءين بها تأخيرا إن وقف مع الامام ، والا فشكل لوقته
 ٥٣ وقصر العشاء لجمع الحاجج الا أهل مزدلفة وإلا أهل منى وعرفة في محلهم
 ٥٤ وبياته بها ، وارتحاله منها بعد صلاة الصبح بالغس ، كل منهما
 ٥٥ والوقوف بالمشعر الحرام (جبل بأخر مزدلفة يسمى قزح) مستقبلا
 للدعاء والثناء على الله تعالى للاسفار
 ٥٦ والاسراع بيلطن محسر (واد بين المشعر الحرام ومنى)
 ٥٧ ورمى جرة العقبة بمنى من طلوع فجر يوم النحر الى الغروب

- ٥٨ وكونه من طلوع الشمس الى الزوال
 ٥٩ وكونه بمحجر كحصى الخذف قدر افولة أو النواة لاصغيرا جدا

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
	سنة	سنة	واجبة	سنة	٤٩
	» »	سنة	سنة	سنة	٥٠
فان لم ينزل بها قدر ماذكر فهدي عند القائل بالوجوب	سنة	سنة	واجب	واجب	٥١
وفي تركه هدي عند القائل بالوجوب	» »	سنة	سنة	واجب	٥٢
وفي تركه هدي عند القائل بالوجوب	جائز	سنة	سنة	واجب	٥٣
الواجب عند الشافعية المسكت بها ولو لحظة من النصف الثاني من الليل ، وعند الحنابلة المبيت الى نصفه ، وفي تركه هدي	واجب	واجب	سنة	سنة	٥٤
وفي تركه هدي عند القائل بالوجوب	سنة	سنة	سنة	واجب	٥٥
	» »	سنة	سنة	سنة	٥٦
والليل فإيمده الى غروب اليوم الرابع قضاء عند المالكية . ووقت أدائه عند الحنفية يمتد الى طلوع الهجر ، وعند الشافعية يدخل وقته بنصف ليلة النحر الى آخر أيام التشريق الثلاثة وحل به كل شيء غير النساء والصيد ، وكره الطيب وهو التحلل الأصغر ، وبطواف الافاضة حل ما بقي من نساء وصيد إن حلح وكان قد رمى جرة العقبة أو قات وقتها وقد تم سعيه والا فلا يحل الا بالسعي وهذا هو التحلل الأكبر	واجب	واجب	واجب	واجب	٥٧
	سنة	سنة	سنة	سنة	٥٨
وكونه قدر الفولة لاصغرها جدا سنة عند الشافعية	شرط	واجب	شرط	شرط	٥٩

مناسك الحج والعمرة

٦٠ وكونه بسبع حصيات سبع مرات على الجرة ، وهى البناء وما حوله لأن
جاوزتها ، أووقفت دونها ، كل منهما

٦١ ورميه وإن را كبا حين وصوله لها بسبع حصيات يلتقطها من المزدلفة ،
والتكبير مع كل حصاة من العقبة وغيرها من باقى الأيام ، وتتابع الحصيات
بالرمي بحيث لايفصل بينهما بشاغل من كلام أوغيره ، كل منها
٦٢ والذبح ، والحلق أو التقصير ، كل منهما فى يوم النحر

٦٣ وكونهما قبل الزوال منه

٦٤ وتقديم جرة العقبة على الحل والافاضة

٦٥ وتقديم النحر أو الحلق على الافاضة كتقسيم الرمي على النحر والنحر
على الحلق ، كل منها

٦٦ والنزول من مى الى مكة يوم النحر لطواف الافاضة عقب الحلق بلا تأخير
إلا قضاء حاجة

٦٧ وطواف الافاضة كطواف القدوم فى واجباته وسفنه وشروطه

٦٨ ووقوعه بعد طلوع فجر يوم النحر كرمى جرة العقبة

٦٩ وفعل طواف الافاضة عقب الحلق بلا تأخير

٧٠ ووقوعه قبل حلول شهر محرم

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
وفي تركه هدى ، وعند الشافعية يدخل وقت الرمي بنصف ليلة النحر لمن وقف قبله	شرط	واجب	شرط	شرط	٦٠
	سنة	سنة	سنة	سنة	٦١
الواجب عند الشافعية في هذا اليوم الذبح دون الحلق وفي التأخير عنه هدى ، وأصل الحلق أو التقصير عندهم بمعنى إزالة ثلاث شعرات أو تقصيرها ركن لا ينجر بالدم	واجب	واجب	واجب	واجب	٦٢
	سنة	سنة	سنة	سنة	٦٣
الواجب عند أبي حنيفة تقديم رمي على الذبح والحلق كتقديم الذبح على الحلق ، وعند الحنابلة ليس بين الرمي والنحر والحلق والاقاضة ترتب ، وفي تأخير الرمي عن الاقاضة هدى ، وعن الحلق فدية عند مالك	جائز	» »	واجب	واجب	٦٤
	» »	» »	سنة	سنة	٦٥
	سنة	» »	» »	» »	٦٦
الا أن الثلاثة أشواط الباقية واجبة في هذا الطواف سنة في غيره عند الحنفية الشرط عند الشافعية والحنابلة وقوعه بعد نصف ليلة النحر لمن وقف قبله	ركن	ركن	ركن	ركن	٦٧
	شرط	شرط	شرط	شرط	٦٨
	سنة	سنة	سنة	سنة	٦٩
الواجب عند الحنفية وقوعه في أيام النحر وفي تأخيرها عنها دم	» »	سنة	واجب	واجب	٧٠

مناسك الحج والعمرة

٧١ ورجوعه للبيت بمنى فوق العقبة يوم النحر بعد طواف الافاضة ثلاث ليال ان لم يتجمل وليلتين ان تجمل قبل الغروب من اليوم الثانى من أيام الرمى

٧٢ ورمى الجرات الثلاث الأولى والوسطى وجرة العقبة من الزوال إلى الغروب كل يوم بعد يوم النحر بسبع حصيات يلتقطها من أى محل

٧٣ وترتيب الجرات بأن يبدأ بالأولى التى تلى مسجد منى ثم الوسطى ثم العقبة

٧٤ ووقوفه اثر الأثرين للدعاء والثناء على الله تعالى مستقبلاً للبيت قدر إسراع سورة البقرة لمن توفر خشوعه

٧٥ ورميها اثر الزوال قبل صلاة الظهر بدون تأخير، ونزول غير المتجمل بعد رمى جبار اليوم الثالث بالمحصب ليصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء كل منهما

٧٦ وتأخير طواف الافاضة بعد أيام الرمي والنحر والخلق
٧٧ وطواف الوداع للخارج من مكة لكميقات من المواقيت أو لما حاذاه أو للطائف أو لأبعد من ذلك

٧٨ وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم

٧٩ والعمرة ، وأركانها ثلاثة . إحرام . وطواف . وسعى كما سعى فى الحج عند الأئمة الثلاثة ، وأربعة بزيادة الخلق عند الشافعية

٨٠ والجمع فى إحرامها بين الحل والحرم ككل إحرام ، وخروج المعتمر الى الحل ان أحرم بها فى الحرم كل منهما

٨١ والتحلل منها بالخلق أو التقصير بعد السعى

ملحوظات	حنفي	مالكي	شافعي	حنبلي
٧١ سنة واجب	واجب	واجب	واجب	وفي تركه هدى
٧٢ واجب « «	« «	واجب	« «	وفي تركه هدى
٧٣ سنة شرط	شرط	شرط	شرط	فلو نكث أو ترك بعضا منها ولو سهوا لم يجهز وأعادها مرتبة والافدم ، والمراد بالشرط في هذا الجدول ما يشمل الواجب وما يتوقف عليه صحة الشيء
٧٤ « «	سنة	سنة	سنة	سنة
٧٥ « «	« «	« «	« «	« «
٧٦ مكروه	مكروه	مكروه	مكروه	والكراهة عند الحنفية للتحريم فيجب فيه دم
٧٧ واجب سنة	واجب سنة	واجب	واجب	وعند الحنفية واجب على غير أهل مكة ، وفي تركه هدى عند القائل بالوجوب
٧٨ سنة « «	سنة	سنة	سنة	وهي من أعظم القربات راجع المسألة للسابعة عشرة والثامنة عشرة
٧٩ « « « «	« «	« «	واجب	وفي تركها هدى عند القائل بالوجوب
٨٠ واجب واجب	واجب	« «	واجب	وفي تركه هدى
٨١ « « « «	« «	« «	« «	« «

مناسك الحج والعمرة

- ٨٢ وتكرارها في العام الواحد ، وأوله المحرم
- ٨٣ ولبس الأتي حال الاحرام محيطا بكفها كقفاذ وكيس أو أصبع من أصابع يدها الا الخاتم
- ٨٤ وإدخالهما في كمها وقيصها وجلبابها
- ٨٥ وستر وجهها أو بعضه بنقاب أو لثام أو برقع أو خمار أو منديل الالفتنة أو إرادة ستر عن أعين الناس بلا غرز للسائر أو بطة
- ٨٦ ولبس الرجل محيطا بأي عضو من أعضائه إما بنخايطه كالقميص والسراويل والجبّة والقفطان والقفاذ والخلف والنعل أو بصياغة نكّاتم يده أو طوق في عنقه أو حلقة بأذنه أو بنسج كدرع حديد أو ثوب نسج محيطا أو لبد لصق على صورته ، وإما بنفسه بجلد حيوان سلخ بلا شق
- ٨٧ وستر الرجل وجهه أو رأسه بمحيط أو غيره كعمامة أو طاقية أو خرقة يسدها أو عصابة يربطها أو طين أو عجين من كل ما يعّد ساترا
- ٨٨ وعقد الازار أو تزريره أو تخليسه بعود ونحوه أو بطة بشكة أو حزام
- ٨٩ وعقد الرداء أو تزريره أو تخليله أو بطة كذلك
- ٩٠ والارتداء أو الاثّزار بجبة أو قميص يلقيه على كتفيه أو يلف به وسطه أو التلّفع بريدة مرقعة أو ذات فلقين
- ٩١ ولبس الرجل نكف لفقد نعل أو غاؤه فاحشا أو لضرورة كشقوق برجليه ان قطع أو ثني أسفل من كعب
- ٩٢ والاحترام بثوب أو غيره لعمل
- ٩٣ والتقلد بسيف ونحوه لضرورة

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
	سنة	سنة	مكروه	سنة	٨٢
وفيه الفدية عند القائل بالخطر	جائز	محظور	محظور	محظور	٨٣
وعند الشافعية لها أن تسترهما بكم أو خرفة ولوبشد عليها	» »	جائز	مكروه	جائز	٨٤
وفيه الفدية	محظور	محظور	محظور	محظور	٨٥
وفيه الفدية الا الخاتم يجاز عند أبي حنيفة	» »	» »	» »	» »	٨٦
وفيه الفدية وعند الشافعية لستر وجهه بنبر محيط	» »	» »	» »	» »	٨٧
وفيه الفدية عند مالك	جائز	جائز	» »	جائز	٨٨
وفيه الفدية	محظور	محظور	» »	» »	٨٩
	جائز	جائز	جائز	» »	٩٠
	» »	» »	» »	» »	٩١
وعند الحنفية والشافعية يجوز الاحتزام مطلقا لعمل أو غيره	» »	» »	» »	» »	٩٢
ولغير ضرورة لا يجوز عند مالك ولكن	» »	» »	» »	» »	٩٣
لأفدية فيه ما لم تكن علاقته مريضة أو متعددا والافقية فدية وعند الحنفية لاشيء فيه مطلقا					

مناسك الحج والعمرة

- ٩٤ والتظلل ببناء أو شجر أو خيمة أو محمل
- ٩٥ واتقاء شمس أو ريح أو مطر أو برد بيد أو بمرتفع كشوب يرفع على عصا أو شمسية بلا لصوق
- ٩٦ وحل شيء على رأسه حاجة تتعلق به أو بدوابه أو لغيره بأجرة لمعاشه
- ٩٧ وشد منطقة بوسطه على جلده لنفقة على نفسه وعياله ودوابه وإضافة نفقة غيره تبعاً لها
- ٩٨ وشدها بعضد أو نفذ ما لم يكن عادة قوم
- ٩٩ وشدها لالنفقته ولو فارغة أو نفقة الغير أو فوق إزاره
- ١٠٠ وإبدال ثوبه الذي أحرم فيه بثوب آخر ولولا ذاية قل ونحوه
- ١٠١ وغسل بدنه بماء لتبرد أو لنجاسة لازالة وسخ
- ١٠٢ وغسله بماء أو مع صابون ونحوه لازالة وسخ بذلك
- ١٠٣ وغسل ما تحت أظفاره لازالة وسخ أو يديه ولو بنحو صابون ، وغمس رأسه بماء لغير غسل مطلوب وجوباً أو ندياً مع تجفيفه بقوة ، وغسل ثوبه بالماء أو مع صابون ترفها أو لوسخ أو لنجاسة ان تحقق عدم الدواب وغسله بالماء فقط لنجاسة مع تحقق وجود القمل ونحوه أو الشك فيه
- كل ذلك
- ١٠٤ وغسله ترفها أو لوسخ مع تحقق وجود القمل أو الشك فيه بماء فقط أو مع صابون
- ١٠٥ وغسله لنجاسة بصابون ونحوه مع تحقق وجود القمل أو الشك فيه
- ١٠٦ وحك ما خفي من بدنه كرأسه وظهره برفق خوفاً من قتل قملة ونحوها
- ١٠٧ وحك ما ظهر له ولو بشدة إذا لم يكن فيه قمل

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
وعند الحنابلة التظلل في الحمل ونحوه محظور وفيه الفدية	جائز	جائز	جائز	جائز	٩٤
وعند الحنفية والشافعية يجوز مطلقا بلصوق أو ليره	» »	» »	» »	» »	٩٥
وعند الحنفية والشافعية يجوز ولو لغير حاجة إلا أن يكون المحمول ثيابا فلا يجوز عند الحنفية للتنغطية وعند الشافعية ما لم يقصد السترو الاحرام ، وفيه الفدية	» »	» »	» »	» »	٩٦
والحنفية والشافعية يجوزون شدها مطلقا على جلده أو فوق ازارته أضاف نفقة الغير تبعائها أم لا	» »	» »	» »	» »	٩٧
وعند الأئمة الثلاثة يجوز مطلقا كان عادة قوم أم لا	» »	» »	مكروه	» »	٩٨
	» »	» »	محظور	» »	٩٩
	» »	» »	جائز	» »	١٠٠
	» »	» »	» »	» »	١٠١
وفيه الفدية عند مالك	» »	» »	محظور	» »	١٠٢
	» »	» »	جائز	» »	١٠٣
وفيه الفدية عند القائل بالخطر	محظور	» »	محظور	» »	١٠٤
وفيه الفدية عند القائل بالخطر	» »	» »	» »	» »	١٠٥
	جائز	» »	جائز	» »	١٠٦
وعند الحنفية يجوز مطلقا	» »	» »	» »	» »	١٠٧

مناسك الحج والعمرة

- ١٠٨ و بط دمل أو جرح لاخراج ما فيه من خوف فيح بعصره أو وضع لصقة عليه
 ١٠٩ وفصد لحاجة إذا لم يعصبه
 ١١٠ وفصد لغير حاجة ولم يعصبه
 ١١١ وعصب فصدده أو جرحه أو دمه أو رأسه لحاجة سواء كان فصدده لحاجة أم لا
 ١١٢ وعصب ما ذكر لغير حاجة
 ١١٣ ولصق خرقة كبرت بجراح وجهه أو رأسه لحاجة ووضع قطعة بأذنه أو
 قرطاس بصدغه لحاجة
 ١١٤ وشم طيب خفي أثره بأن لم يكن له جرم يعلق بالجسد أو الثوب كريمان
 ويأسمين وورد وسائر أنواع الرياحين
 ١١٥ ومسه ومكث بمكانه واستصحبه في متاعه
 ١١٦ ومكث بمكان فيه طيب ظهر أثره بأن كان له جرم يعلق بالثوب أو البدن
 كمسك وعطر واستصحبه وشمه بلامس
 ١١٧ ومسه وإن لم يعلق بسده منه شيء أو أزاله سريعاً أو كان في كحل أو
 طعام أو دهن لم يطبخ
 ١١٨ وتطيب في بدن أو شعر أو ثوب بطيب خالص أو ممزوج بدهن لغير ضرورة
 ١١٩ ودهن شعر رأس أو وجه بدهن خير مطيب كزيت وزبد وسمن ودهن
 جوز ونحوه لغير ضرورة

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
	جائز	جائز	جائز	جائز	١٠٨
	» »	» »	» »	» »	١٠٩
	مكروه	» »	مكروه	» »	١١٠
وفيه الفدية عند مالك	جائز	» »	جائز	» »	١١١
وفيه الفدية	» »	» »	محظور	» »	١١٢
وفيه الفدية عند مالك ولو كان لغير حاجة	» »	» »	جائز	» »	١١٣
ويحرم عند الشافعية اذا اتصل بلفه وفيه الفدية	مكروه	» »	مكروه	» »	١١٤
والجواز عند الشافعية مقيد بما اذا لم يعلق منه شيء بالمحرّم	جائز	» »	جائز	» »	١١٥
الجواز عند الحنابلة والحنفية مالم يشمه قصدا	» »	» »	مكروه	» »	١١٦
وفيه الفدية عند القائل بالخطر والجواز عند الحنفية مالم يقصد منه التطيب ، وعند الشافعية مالم يعلق باللامس	محظور	» »	محظور	» »	١١٧
وعند مالك فيه الفدية ولو لضرورة قل أو كثر وعند الحنفية ان طيب عضوا كاملا ففيه الفدية وفي الثوب ان كثر صرا أو زاد على شبر في شبر والأطعم	» »	محظور	» »	محظور	١١٨
وتجب الفدية عند مالك في ذلك وفي دهن سائر البدن ولو كان لضرورة الا اذا دهن باطن كفيه وقدميه لشقوق فلا فدية عليه والخطر والفدية عند الحنفية خاص بزيت الزيتون والسمسم في ذلك وفي سائر الجسد ايضا ولضرورة لا فدية فيه ولا صدقة عندهم	جائز	» »	» »	» »	١١٩

مناسك الحج والعمرة

- ١٢٠ ولبس ثوب مزعفر أو مودرس أو معصر وتبخيره بعود أو نحوه
- ١٢١ ونوم المحرم أو جلوسه أو وقوفه في فراش مطيب بلا حائل
- ١٢٢ ونزع ما أصابه من إلقاء ريح أو غيره مطلقا أو من خلوق الكعبة ان كثر
- ١٢٣ ونزع ما بقي من الطيب قبل الاحرام ان كان له جرم قل أو كثر
- ١٢٤ والتضمخ بالخناء المعروف لغير عذر
- ١٢٥ واستعمال الكحل المطيب لغير ضرورة
- ١٢٦ واستعمال الكحل المطيب لضرورة حي أو برد ونحوه
- ١٢٧ واستعمال غير المطيب لضرورة أولا
- ١٢٨ والحجامة بلا عذر ان لم تزل شعرا لرجل أو امرأة
- ١٢٩ والحجامة لعذر سواء أزال شعرا أم لا
- ١٣٠ والحجامة ان أزالته مع كونها لغير عذر
- ١٣١ وإزالة الشعر لغير عذر عن البدن مطلقا بخلق أو تنف لرجل أو امرأة
- ١٣٢ وتساقط شعر لوضوء أو غسل مطلوب أول ركوب دابة
- ١٣٣ ولم الظفر واحدا أو أكثر لغير عذر

ملحوظات	حنفى	مالسكى	شافعى	حنلى
والعصر عند الحنابلة والشافعية ليس بطيب فلا شئ فيما صنع به	محظور	محظور	محظور	محظور
وفيه الفدية	» »	» »	» »	» »
وخيرى نزع يسيره لضرورة القرب من الكعبة	واجب	واجب	واجب	واجب
ولا شئ فيه ، وعند الشافعية يجب نزع مطلقا قل أو أكثر	» »	» »	جائز	» »
وفيه الفدية عند القائل بالوجوب والفدية عند الحنفية إذا كان بثوبه دون بدنه	محظور	محظور	» »	محظور
وعند الحنفية إذا خضب رأسه أو لحيته أو خضبت المرأة رأسها أو يديها بخناء رقيق فعليه دم واحد وبخين عليه دمان للطيب والتنظيف أن دام يوما وليس على جميع رأسه أو ربه والتخضب لعذر جائز وفيه دم	محظور	محظور	محظور	محظور
وعند الحنفية إذا اكتمل مرة أو مرتين فعليه صدقة وما زاد فدية دم	» »	» »	محظور	» »
وفيه الفدية	جائز	جائز	جائز	جائز
ولا شئ فيه ، وعندما كان لغير ضرورة لا يجوز ، وفيه الفدية	» »	» »	» »	» »
وعليه فدية إن أزال كثر الشعر والأطعام راجع المسألة الحادية عشرة	جائزة	جائزة	جائزة	جائزة
وعليه الفدية أو الأطعام كما تقدم	محظورة	محظورة	محظورة	محظورة
وهليه الفدية أو الأطعام ، ولعذر كذلك وإن جازت إزالته	» »	» »	» »	» »
وفيه صدقة عند الحنفية نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ولا شئ فيه عند غيرهم	جائز	جائز	جائز	جائز
وفيه الفدية أو الأطعام راجع المسألة الحادية عشرة	محظور	محظور	محظور	محظور

مناسك الحج والعمرة

١٣٤ وقتل القمل وطرحه لا لامطة الأذى

١٣٥ وقتل الجراد إن عم الطريق واجتهد المحرم في التحفظ من قتله

١٣٦ وقتله إن لم يعم أو عم ولم يجتهد في التحفظ من قتله

١٣٧ وقتل العلق والبرغوث والدود والقراد والحلم والبق والنمل ونحوها من كل ما يعيش بالأرض

١٣٨ والجبايع والانزال ومقدماته ولو علمت السلامة من المنى أو المذى وعقد النسكاح لمحرم وليا أو زوجا أو زوجة

١٣٩ وتعرض المحرم أو من بالمحرم لخيران برئ متوحش الاصل وإن تأنس أولم يؤكل يقتل أو اصطاد أو تسبب في ذلك ولو بالدلالة عليه أو بطر من الحرم أو حفر بئر له أو نصب شرك أو دفع آلة للصائد أو تنفيه كالغزال والحمام وسائر الطيور

١٤٠ والتعرض لجزء من أجزائه كيده ورجله رأذه أو ما اتصل به كشعره وريشه وأفراخه وبيضه ولبنه

١٤١ والتعرض للصفادع والسلحفاة البرية والطور المائية والجراد إن لم يعم الطريق أولم يتحرز من إصابته

١٤٢ واستحداث ملكه بشراء أو هبة أو صدقة أو إهالة وقبولة ودبغة من العر

١٤٣ وإرساله إن كان معه حين الإحرام أو حين دخوله الحرم لا بيته وإن أحرم منه

١٤٤ وقتل نحو الفأرة والحية والعترب والزمنور والحدأة والغراب لدفع أذيائه

١٤٥ وقتل عادي السباع إن كبر لدفع أذيائه لا بقصد كانه كاسد وذئب وفهد وعر وكاب شقور وطير خف منه على نفس أو مال الا قتله وقتل وزغ من حل بحرم

ملحوظات	حبلى	شافعى	مالكى	حنفى	
وفيه القذبة أو الاطعام عند القاتل بالخطر الا الحناية فلا جزاء فيه ، راجع المسألة الحادية عشرة	محظور	جائز	محظور	محظور	١٣٤
ولا جزاء في قتله	جائز	» »	جائز	جائز	١٣٥
وفيه الجزاء بقيمة طعاما ، راجع المسألة الحادية عشرة	محظور	محظور	محظور	محظور	١٣٦
وفيه الاطعام بقبضة أو حفنة عند القاتل بالخطر ولا شيء في طرحه	جائز	جائز	محظور	جائز	١٣٧
ومنه مفسد . ومنه منجر بالدم . ومنه مافيه الاستغفار ، والخطر عند الحنفية خاص بالجماع والانزال ومقدماته دون فقد النكاح ، راجع المسألة الثانية عشرة	محظور	محظور	» »	محظور	١٣٨
والخطر عند الشافعية والحناية خاص بما كان مأكولا والجزاء بقتله أو تعريضه للتلف ، راجع المسألة الثالثة عشرة ، والمسألة الرابعة عشرة	» »	» »	» »	» »	١٣٩
وفيه الجزاء ، راجع المسألة الثالثة عشرة ، والمسألة الرابعة عشرة	» »	» »	» »	» »	١٤٠
والجزاء بقتله أو التسبب فيه الا الضفدع فلا حظر فيه ولا جزاء عند الشافعية .	» »	» »	» »	» »	١٤١
ولا جزاء فيه بمجرد ذلك بل بقتله أو موته	» »	» »	» »	» »	١٤٢
مع زوال ملكه عنه عند المالكية والشافعية	واجب	واجب	واجب	واجب	١٤٣
	جائز	جائز	جائز	جائز	١٤٤
	سنة	سنة	جائز	جائز	١٤٥

مناسك الحج والعمرة

- ١٤٦ وقتل الحيوان البرى مطلقا إذاصال عليه للدفع عن نفسه
 ١٤٧ وأكل المحرم المضطر الى ذبح صيد لشدة الجوع
 ١٤٨ وأكل المحرم صيدا صاده لأجله حلال من الحل
 ١٤٩ وصيد البحر ، وأكله ولو فى الحرم ومنه كلب الماء والسرطان والضفدع
 البحرى والسلحفاة البحرية وذبح الأنعام والطيور الانسية
 ١٥٠ وقطع أو قلع حلّ أو محرم مكلف ما ينبت بنفسه فى أرض الحرم كشجر
 الطرفاء والسلم والبقل البرى
 ١٥١ وقطع الاذخر والسنا والسواك والعصا وما قصد السكنى بموضعه للضرورة
 أو إصلاح الخواطر
 ١٥٢ والتعرض لصيد حرم المدينة وقطع أو قلع شجرها

ملحوظات	حنبل	شافعي	مالكي	حنفي	
ولاجزاء عليه	جائز	جائز	جائز	جائز	١٤٦
وعليه الجزاء	» »	» »	» »	» »	١٤٧
وفيه الجزاء مطلقا أذنه أم لا ، وعند أبي حنيفة إذا صاده بأذنه والاجاز أكله ولاجزاء فيه	محظور	محظور	محظور	محظور	١٤٨
	جائز	جائز	جائز	جائز	١٤٩
ولاجزاء فيه عند المالكية ومذهب الشافعية فيه الجزاء ، راجع المسألة الرابعة عشرة ومثله عند الشافعية ما قطع لعلف الدواب أو التداوى أو لأبذانه كشجر ذى شوك	محظور	محظور	محظور	محظور	١٥٠
ولاجزاء في قطع شجره أو قتل صيده وإن حرم أكله ، راجع المسألة الرابعة عشرة	محظور	محظور	محظور	محظور	١٥١
	محظور	محظور	محظور	محظور	١٥٢

﴿ تمت مناسك الحج والعمرة وجداول أحكامهما ﴾

ويليها

المسائل المتعلقة بتلك الأحكام



المسائل المتعلقة

بمناسك الحج والعمرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسألة الأولى في الاحرام وما ينعقد به

الاحرام ركن من أركان الحج والعمرة عند الأئمة الثلاثة ، وشرط لصحة أداء الأعمال عند أى حنيفة رضى الله عنه ابتداء وله حكم الركن انتهاء . واختلف الفقهاء فى معناه ، فذهب كثير منهم الى أنه نية أحد المسكين أوهما معا وهو مشهور مذهب مالك والشافعى وأحمد رضى الله عنهم واليه ذهب أبو يوسف رحمه الله لأن الاحرام الترام الكف عن المحظورات فبصير شارعا فيه بمجرد النية كالصوم

وذهب آخرون الى أن الاحرام هو نية أحد المسكين أوهما معا مع قول أو فعل تعلقا به واليه ذهب كثير من المالكية وعليه قول ابن حبيب ان التلبية شرط فى الاحرام كتكبيره الاحرام فى الصلاة ، وقول بعضهم ان التعجرد مما يتوقف عليه صحة الاحرام

والمشهور عند الحنفية أن الاحرام هو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من الأفعال الخاصة به لان الاحرام عقد على الأداء فلا بد فيه من ذكر كما فى تحرمة الصلاة الا أن باب الحج لما كان أوسع من باب الصلاة كفى فيه ذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية أو فعل كذلك كسوى الهدى أو تقليده .

واعلم أن الركن ما لا بد من فعله ولا يجزئ عنه دم ولا غيره وهو الاحرام

والطواف والسعي والوقوف بعرفة عند المالكية والحنبلة أو هو ذلك مع ازالته ثلاث شعرات حلقاً أو تقصيراً عند الشافعية لأنه نسك لا اطلاق من محظور عندهم بل وعند الأئمة الثلاثة وإن كان واجبا وهذه الأركان منها ما يفوت الحج بتركه ولا يؤمر بشئ وهو الاحرام ، ومنها ما يفوت بفواته ويؤمر بالتحلل بعمره وبالتقاء في العام القابل وهو الوقوف بعرفة ، ومنها ما لا يفوت بفواته ولا يتحلل منه ولو وصل لأقصى المشرق أو المغرب رجع الى مكة ليفعله ، وهو طواف الافاضة والسعي والثلاثة غير السعي متفق على ركنيتها ، وأما السعي فقليل بعدم ركنيته وأنه واجب وبه قال أبو حنيفة ، وزاد ابن الماجشون في الأركان الوقوف بالمشرع الحرام ورحى جرة العقبة والمشهور عند المالكية أنهما غير ركنين وأن الأول مستحب والثاني واجب ينجز بالدم . وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم والحق أنه واجب يجبر بالدم . واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق ، والمذهب عندنا أنهما واجبان يجبران بالدم فهذه تسعة أركان بين مجمع عليه ومختلف فيه في المذهب وخارجه ، فيدعي للإنسان اذا أتى بها أن ينوي الركنية ليخرج من الخلاف ولبكثير الثواب كما ذكره الخطاب وغيره ، وجملة أركان العمرة أربعة اثنان مجمع عليهما وهما الاحرام والطواف . واثنان مختلف فيهما وهما السعي والحلاق . وأما الواجبات فكثيرة أوصلها المالكية الى اثنتين وأربعين خصلة ما بين مجمع عليه ومختلف فيه ، والسنن والمستحبات كثيرة أيضا . وقد عدّها بعض المالكية مائة وستين خصلة وبعض فقهاء المالكية يعبر عن الأركان بالفرائض ، وعن الواجبات بالسنن المؤكدة وعن السنن والمستحبات بالسنن . ومنهم من يسميها فضائل وعلى كل حال ففي فعلها ثواب موفور ، وإيذان بأن حج فاعلها مبرور وليس في تركها دم الا الافراد فانه أفضل من القران والتمتع عند المالكية ومن تركه وقرن أو تمتع فعليه دم . وقد أطلقنا في جدول الأحكام اسم السنة على ما يشمل الفصيلة ، واقتصرنا منها على ما فيه الكفاية وما يسعه عمل الناس اليوم . والله الموفق والمعين .

المسألة الثانية في الافراد والقران والتمتع

الافراد أن يحرم بالحج فقط غير متحلل من عمره في أشهره ولا مردف عليها حجا ، والقران عند المالكية أن يحرم بالحج والعمره معا بأن ينوي القران أو ينوي العمره والحج ملاحظا تقديم العمره وجوبا في النية ان رتب ونديا في اللفظ ان تلفظ أو يحرم بالعمره وحدها ثم ردف الحج عليها ان وقعت صحيحة إما قبل الشروع في طوافها أو بعد الشروع فيه ، ويكره اذا وقع بعده ولو أثناء الركعتين واذا وقع بعدهما وقبل تمام السعي فلا يصح ويكون لاغيا ولو وقع بعد السعي وقبل الحلاق فحج مؤتلف بعد عمره تمت وان كان لا يجوز القدوم عليه ، وعند الحنفية أن يحرم بهما معا أو بالحج قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط كما يكون قارنا عندهم إذا أدخل إحرام العمرة على الحج قبل طواف القدوم وان أساء أو بعده وان لم يمه دم ، والقران كالتمتع عندهم لا يكون إلا لأفريقي وأما المسكي ومن في حكمه ممن كان داخل المواقيت فلا قران ولا تمتع له ، ومذهب الشافعية يكون فارنا اذا أحرم بهما معا أو أحرم بالحج قبل الشروع في طواف العمرة ، ومذهب الحنابلة كذهب الشافعية في ذلك الامن كان معه هدى فله أن يحرم بالحج ولو بعد سعي العمره ويكون فارنا بناء على مذهبهم أنه لا يجوز التحلل حتى يبلغ الهدى محله ، والتمتع عند المالكية أن يتحلل من العمره في أشهر الحج سواء أحرم بالعمره في أشهره التي أوتها سؤال أو أحرم قبلها وأتمها فيها ثم يحج من عامه الذي اعتمر فيه وعليه هدى لتمتعته باسقاط أحد السفرين كما قال تعالى « فمن تمتع بالعمره الى الحج فمأسي من الهدى » وقيس القران عليه بجامع أن في كل اسقاط أحد السفرين عن نفسه ، وعند الشافعية يكون متمتعا ولو أحرم بالحج في غير عامه بأن فرغ من العمره قبل حلول شهر سؤال وأحرم بالحج في أشهره ، والحنابلة يشترطون للتمتع أن يحرم بالعمره في أشهر الحج وان يحج من عامه ، ومذهب الحنفية أن يفعل العمره أو أكثر أشواطها في

أشهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق ثم يحرم بالحج في سفر واحد فلو طاف الأقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً عندهم ، ويشترط في لزوم هدى القران والتمتع عند المالكية أولاً أن لا يكون القارن والمتمتع مقياً بمكة أوذى طوى وقت الاحرام بالعمرة كما قال تعالى « ذلك » أى الهدى « لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » فالقيم بمكة أو بذى طوى وقت فعلهما لا يلزمه هدى عندهم وان كان متمتعاً بخلافه عند الحنفية ومثله القران ، وثانياً أن يحج من عامه فيهما فن أحل من عمرة في أشهر الحج وفاته الحج في عامه بعد أن أحرم به ولم يحج إلا من قابل فلا هدى عليه وكذا اذا فات القارن الحج فلا دم عليه لقراه ، وثالثاً يشترط للتمتع خاصة عدم رجوعه لبلده أو مثله في البعد بعد أن أحل من عمرته في أشهر الحج ولو كان من أهالي الحجاز فاذا رجع اليها وعاد للحج من عامه فلا دم عليه ، ودم التمتع يجب باحرام الحج موسعاً ويتحتم برمي جرة العقبة يوم النحر أو بفوات وقته وأجزأ بعد الفراغ من العمرة ، وقبل الاحرام بالحج وعند الحنفية والشافعية لا يجزئ قبل يوم النحر.

المسألة الثالثة في إرداف أحد النسكين على الآخر ورفضه وما يقع من العامة في ذلك من الخطأ

تقدم أن إرداف الحج على العمرة انما يصح إذا صحت العمرة وقت الإرداف فان فسدت بجماع أو انزال قبله لم يصح الإرداف ووجب اتمامها فاسدة ثم يقضيها وعليه دم ، وإرداف العمرة على الحج لغو ولا يعتد به الا عند أى حنيفة وكذلك إرداف الحج على الحج وإرداف العمرة على العمرة لغو لأن الثاني حاصل بالأول وحكم الاقدام عليه الكراهة كما في منح الجليل وغيره وكذا رفض الاحرام بالحج أو العمرة أى نية ابطاله بعد الفراغ أو في الأثناء فانه لغو ويجب

اتمامه فاذا وقع الرّفْض بعد الاحرام وقبل الشروع في أفعاله كالطواف والسعي
ثم أتى بهامعلقة باحرامه فصحيحة لأن رفضه لعل لا يتعلق به حكم أي لا يوجب
ابطالا ولا هديا وان كان الاقدام عليه لا يجوز وإذا رفضه أثناء الافعال الواجبة
عليه كالطواف والسعي ونوى رفضها فانها ترتفع دون الاحرام ويكون كالترك
لها فيطالب بغيرها بأن يبتدىء طوافه وسعيه وأصل الاحرام لا يزال باقيا لم يرتفع
وكثيرا ما يخطئ بعض الحجاج فيحرم من ميقاته بحج أو عمرة متجردا من
ثيابه لا بساتوبي احرامه ثم يبدوله قبل وصوله الى مكة أو بعد وصولها اليها وقبل
الشروع في أعمال حجه أو عمرته أن يتوجه الى زيارة المدينة المنورة فيفك
احرامه ويرفض ما أحرم به ويلبس ثيابه وقد يأتي الفسء ويمس الطيب معتقدا
أنه حلال وأنه لا شيء عليه في ذلك ثم بعد الزيارة يستأنف احراما آخر بحجة
أو عمرة معتقدا أن احرامه الأول قد ارتفع مع انه لا يزال باقيا يجب عليه
اتمامه وقضاؤه ان أفسده ، وقد أساء في هذا العمل من وجوه ، أولا إقدامه على
رفض ما أحرم به وابطاله في زعمه بدون مسوغ شرعي اذ الزيارة وان كانت
مطلوبة شرعا لا تسوغ له الخروج عن هذه العبادة الخطيرة ولا تبيح له انتهاك
حرماتها ، ثانيا ارتكاب ما هو محظور بالاحرام من لبس ثيابه وترك واجباته راتيانه
بما يفسده من جاع أو انزال وذلك لا يجوز وان كان معتقدا حله لأن ذلك جهل
لا يعذر به ، ثالثا اقدمه بعد عودته من الزيارة على احرام آخر قد لا ينعقد على
احرامه الأول لفساده أو لغوه فلا يصح معه عمل من أعماله وكان الواجب عليه
في حال عدم الفساد أن يتم ما أحرم به أولا وعليه فدية واحدة وفي صور الفساد
أن يئمه مع القضاء والفدية والهدى ولكن لجهله أساء التصرف في دينه وعاد
من هجرته مأزورا لا مأجورا فليتنظن حجاج بيت الله لمثل هذا الفعل الذميمة
ويلتزموا إتمام ما أحرموا به من حج أو عمرة كما أمرهم الله تعالى بإتمام أعمالهم
ونهاهم عن ابطالها « وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم
عذاب اليم »

المسألة الرابعة في مواقيت الحج والعمرة

الميقات الزماني للأحرام بالحج من أول ليلة عيد الفطر الى ما قبل فجر يوم النحر بما يسع الوقوف بعرفة فمن أحرم قبل فجره بلحظة وهو بعرفة فقد أدرك الحج وبقى عليه طواف الافاضة والسعي بعده ، وكره الاحرام قبل هذا الوقت وانعقد كما يكره قبل مكانه الآتي لأن دخول وقته الزماني أو المكاني ليس شرطاً في صحته كما في دخول وقت الصلاة وإنما هو شرط كمال على مشهور مذهب مالك وعند الحنفية يكره قبله كراهة تحريم ، وعند الشافعية لا يصح ولا ينعقد قبل أشهره ، وميقاته للعمرة أبداً أي في أي وقت من العام المحرم بحج أو عمرة فليس له أن يردف عليهما عمرة إلا إذا فرغ مما هو فيه ، وميقاته المكاني للفرد والمتمتع يختلف باختلاف الحجيج ، فبالنسبة لمن بمكة متوطناً أولاً مكة والأفضل من البيت وكره من الحل ومثله من منزله في الحرم كأهل منى ومزدلفة فيحرم من منزله أو مسجده ، ومكانه للعمرة والقران الحل ليجمع في أحرامها بين الحل والحرم اذ هو شرط في كل أحرام وصح بالحرم وان لم يجز ابتداء ووجب عليه الخروج للحل واذا كان قد سعى وطاف قبل الخروج أعاد طوافه وسعيه بعده واقتدى ان حلق قبل الخروج ، وأما القارن فلا يعيد بعد خروجه لأن طواف الافاضة والسعي بعد الوقوف يندرج فيهما طواف وسعي العمرة وتقدم عن الحنفية أنه لا قران ولا تمتع لمكي ومن في حكمه ، ويجب على من منزله بالحرم الخروج في العمرة الى الحل ، ومكانه لهما لغير من بمكة من أهل الآفاق ذو الحليفة لمدينة ومن وراءه ممن يأتي على المدينة كأهل الشام الآن وهي أبعد المواقيت من مكة وأقربها الى المدينة بينها وبينها سبعة أميال ، وبها آبار على ، وكان صلى الله عليه وسلم يحرم من مسجدها ، والجحفة وهي قرية خربة بين مكة والمدينة وفي حكمها رابع لخمصرى كأهل المغرب والسودان ، ويلهم جبل من جبال تهامة على من حلتين من مكة لليمن والهندى ، وقرن ويقال لها قرن المنازل وهي على من حلتين

من مكة لنجد ، وذات عرق قرية خربة على مرحلتين من مكة أيضا للعراق
وخراسان وفارس ومن وراهم ، ومكانه لساكن دون المواقيت مسكنه من أى
جهة ، ومكانه لهما أيضا حيث حاذى واحدا من هذه المواقيت ولو يبحر كالسافر
من جهة مصر يبحر السويس فانه يحاذى رابعا قبل دخوله جسدة فيحرم في
البحر حين المحاذاة الاكصرى يمر ابتداء بالخليفة ميقات أهل المدينة فيندب له
الاحرام منها ولا يجب لأنه يمر على ميقاته بعد فله أن يحرم منه ، وكذلك
أهل مكة ومن منزله بالحرم اذا مروا بالخليفة ابتداء ولم يحرموا منها كما هو
الأفضل لهم فانه يتعين عليهم الاحرام من الجحفة لأن مكة في الحقيقة ليست
ميقاتا لأن المواقيت انما وقتت كما ذكره الباجي وغيره لئلا يدخل الانسان الى
مكة بغير احرام فمن كان عند البيت فليس البيت ميقاته وانما هو في حكم
الميقات اذا لو أحرم من الحل للإثم عليه ولا دم ، وعند الشافعية فيه اثم وعليه
دم ، ومن مر بميقات من هذه المواقيت غير قاصد دخول مكة بأن قصد مكانا
دونها بكدة أو جهة أخرى للمدينة ولو كان ممن يخاطب بالحج والعمرة أو قصدها
مترددا لبيع الفواكه ونحوها مخاطبا أولا أو عاد لمكة بعد خروجه منها من
مكان قريب دون مسافة القصر فلا يجب عليه احرام في ذلك بخلاف من قصد
دخول مكة لنفسه أو تجارة أو غيرها وكان ممن يخاطب بالاحرام وجوبا ولم
يكن من المترددين لنحو بيع الفواكه أو عاد لها من بعيد فوق مسافة القصر
فانه يجب عليه الاحرام في هذه الصور بعمرة أو حج ان كان في أشهره ،
وعند الحنفية متى قصد دخول مكة أى الحرم لنفسه أو غيره كمجرد الزهة أو
الرؤية أو التجارة وجب عليه الاحرام من ميقاته أما لو قصد موضعا من الحل
بين الميقات والحرم حل له بمجاوزة ميقاته بلا احرام واذا حل له ذلك التحق
بأهله فله دخول مكة بلا احرام مالم يرد نسكا ومن تعدى الميقات بلا احرام رجع
له وجوبا إلا لعذر وان دخل مكة مالم يحرم بعد تعدى الميقات فان أحرم
لم يلزمه الرجوع وعليه دم لتعديه الميقات حلالا ولا دم عليه ان رجع للميقات
وأحرم منه ، وعند الشافعية اذا مر الافاقي بميقاته وقصد النسك وجب عليه

الاحرام منه والا فلا يلزمه ولو قصد الحرم لحاجة

المسألة الخامسة في حدود الحرمين الشريفين

حد الحرم المكي من أى جهة يتبدى من الداخل بالكعبة وينتهى من جهة المدينة بالتنعيم وهو المسمى الآن بمسجد عائشة وامتداده نحو أربعة أميال وينتهى من جهة العراق بالقطع جبل كان يقطع منه الحجر لبناء البيت على نحو ثمانية أميال ومن جهة عرفة تسعة أميال تنتهى بعرفة ومن جهة الجعرانة تسعة أميال تنتهى الى شعب آل عبد الله بن خالد ومن جهة جدّة عشرة أميال تنتهى بالحديدية ، ومن جهة اليمن تنتهى الى مكان يسمى أضاه على وزن نواه .

وحد الحرم المدني الداخلى يتبدى من جميع جهاته بطرف آخر البيوت التى كانت فى زمنه صلى الله عليه وسلم وسورها الآن هو طرفها فى زمنه صلى الله عليه وسلم وينتهى بأطراف الحرتين (أرض ذات سحارة سود نخرة كأنها أحرق بالنار) على مسافة بر يد من كل جهة من جهات المدينة ، فيحرم صيده وقطع شجره وكل ما ينبت بنفسه فى البيوت الخارجة عنه وذات المدينة خارجة عن حدوده فلا يحرم قطع الشجر الذى بها بخلاف بيوت مكة فليست خارجة عن حرمةا لأن مبدأه الداخلى من الكعبة كما تقدم

المسألة السادسة فى كيفية بدء الطواف ، وحكمة شرع الطهارة فيه

يتبدى الطواف مطلقا فرضا أو نفلا أو واجبا من ركن الحجر الأسود فيحاذيه الطائف فى مروره بجميع بدنه من أول شوط الى آخره بأن يتبدى حركة الطواف من الجهة التى فيها الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه لو كان مستقبلا له وبذلك يكون مارا بجميع بدنه على جميع أجزاء الحجر فإذا ترك جزءه الأيسر بدون محاذاة وابتدأ الطواف من محاذاة وسطه أو طرفه

الأيمن من جهة الباب أو بدأ به من دون الركن كالملتزم ونحوه لم يحتسب ذلك
 الشوط وإنما يحسب له الثاني فيصير أولا لأنه يحاذي فيه الحجر بجميع بدنه
 وإلى وجوب هذه الكيفية ذهب بعض الفقهاء ، والجمهور على عدم اشتراطها
 وإنما المدار على محاذاة الحجر ولو ببعض بدنه لبعضه فقد ذكر صاحب اللباب
 وغيره من أئمة الحنفية أن هذه الكيفية ليست شرطا في بدء الطواف ولكن
 يستحب الأخذ بها للخروج من خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع
 البدن ، بل عند المالكية لو ابتداء الطواف من الملتزم وهو ما بين الباب والحجر
 فهذا يسير يحزته فالشرط عندهم المحاذاة حقيقة أو حكما ، وعند الشافعية يجب أن
 يحاذيه بجميع بدنه كما في الجديد للإمام رضى الله عنه فإن ابتداء الطواف من غير
 الحجر الأسود أو لم يحاذه كذلك لم يعتد بما قبله حتى يصل الحجر الأسود فإذا وصله
 كان ذلك أول طوافه . ويسن للطائف قبل الشروع في الطواف تقبيل الحجر
 أو لمسه بيده أو بعود ان كان هناك زحمة يشق معها الوصول اليه ثم يطوف
 جاعلا البيت عن يساره وهكذا يفعل في كل شوط فإن ابتداء من الركن اليماني
 مثلا ألغى ما قبل ركن الحجر وأتم اليه فان لم يتم اليه وسعى عقبه أعاد طوافه
 وسعيه ان طال الأمر أو انتقض وضوؤه والابنى على ما فعل فان لم يعده أول بين
 فعله دم وهذا كله اذا كان ناسيا أو جاهلا ، وأما من بدأ من الركن اليماني
 عمدا وأتم اليه فانه لا يبنى الا اذا رجع بالقرب جدا ولم يخرج من المسجد هذا
 هو المعقول عليه في مذهب مالك ، وعند الحنفية يجب عليه أن يأتي بشرط واحد
 تهما لهذا الطواف مادام بمكة فان خرج منها لزمه صدقة ما لم يكن المروك من
 طواف الفرض وعلى كل حال يجب على الطائف أن يلاحظ أنه اذا انحى لتقبيل
 الحجر أولسه أو استلام اليماني أو غيره أن لا يحرك قدمه بالطواف الا بعد نصب
 قائمته فان بدأ الطواف وهو منح من استقام بعد ذلك أو انحى إلى البيت
 في سيره لم يصح طوافه وعليه اعادته لعدم خروج كل البدن في سائر أجزاء الدواف
 عن الشاذروان الذي هو من البيت لأرض بعضه وهو منح واقع في هوائه
 (والشاذروان بناء محدود ملتصق بجدار الكعبة دائرها) وقيل يعيده

مادام بمكة أوقربيا منها فان لم يذ كر ذلك حتى بعد عنها فينبغي أن لا يلزم بالرجوع مراعاة لمن يقول ان الشاذروان ليس من البيت وبالجملة فينبغي التفطن لكيفية بدء الطواف والمحافظة على شروطه وآدابه وأن يلاحظ الطائف عظمة البيت ومهابته وإجلاله وأن الدخول في حرمت الطواف كالدخول في حرمت الصلاة لأنه مشهد من مشاهد الحق ومظهر من مظاهر العبودية كالصلاة . روى عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان الطواف صلاة » وهو تحية بيت الله والمسجد الحرام ومن هنا شرعت فيه الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة كما شرعت في الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، وعند أبي حنيفة رضي الله عنه أن ستر العورة واجب في الطواف مطلقا ، وأما الطهارة فن الخبث سنة في الأطوفة الثلاثة ، ومن الحدث الأصغر كذلك سنة في طواف القدوم والوداع يجب في تركها صدقة وواجبة في طواف الافاضة يجب في تركها دم ، ومن الحدث الأكبر واجبة في الأطوفة الثلاثة يلزم في تركها ساة فأعلى الاطواف الافاضة فالواجب في تركها فيه بدنة ان لم يعده ، وكذلك يجب بدء السعي من الصفا كما بدأ الله تعالى به في كتابه العزيز وبيئته السنة ودل عليه عمل الصحابة . وفي الحديث « ابدوا بما بدأ الله به » فان بدأ بمادون الصفا أو من المروة فلا يحتسب به ويهـ ان كان عن قرب والا بطل سعيه وأعاده مطلقا على القول بالشرطية ، وعلى القول بالوجوب اذا لم يعده وهو بمكة فعليه دم

المسألة السابعة في الهدى وأنواعه

الهدى في الأصل اسم لما يساف الى الحرم تقربا الى الله تعالى من نعم وغيرها من الأموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الاطلاق ينصرف للابل والبقر والغنم . ويطلق على دماء الجبر والشكر الشاملة للفدية وجزاء الصبيـا وهدى القران والتمتع ، والمالكية يخصونه بما وجب لتمتع أو قران أو ترك واجب في الحج والعمرة كترك التلبية وطواف القدوم أو الوقوف بعرفة نهارا أو النزول

بمزدلفة أو رمى جرة العقبة أو غيرها من الجرات أو المبيت بنى أيام النحر أو الحلق أو ماوجب لجام ونحوه كذى وقبة بقم أو وجب لنذر عينه للساكنين أو أطلق أو ما كان تطوعاً فلا يشمل القدية وجزاء الصيد عندهم ، والسنة فيه إبل فبقر فضأن فغز ، وسنة وعينه كالأنحية ، وهو مرتب كما سيأتي ، ومحل ذبحه عند المالكية منى أو مكة فإن وقف به هو أو نائبه بعرفة جزءاً من الليل وسبق في الاحرام بحج وكان ذبحه أيام النحر فحله منى فإن ذبحه بمكة مع توفر الشروط المذكورة صح وخالف الواجب وإن لم يقف به بعرفة أو لم يسبق في حج أو خرجت أيام النحر فحله مكة لا يجزئ في غيرها

ومذهب الشافعية أن محل ذبحه للحصر مكان حصره أو الحرم ولغيره جميع الحرم ولكن الأفضل للحاج ولو تمتعاً منى ولعتمر غير متمتع المروة لأنها محل تحللها ومذهب الحنفية يتعين الحرم لذبح الهدى مطلقاً ولو منذراً أو بسبق منى بشرط صحته عند المالكية الجمع فيه بين الحل والحرم ، أما ما تعين ذبحه بمنى فظاهر لخروجه به إلى عرفة وكذلك ما تعين ذبحه بمكة لأنه إن كان قد اشتراه من الحل فادخله للحرم أمر ضروري وإن كان قد اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج به للحل من أى جهة كانت ، وشرطه أيضاً نحره نهراً بعد طلوع الفجر فلا يجزئ ما نحر ليلاً خلافاً للحنفية فإنه مجزئ عندهم فإن لم يجد من لزمه الهدى هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة ولو فاتته صومها قبل أيام منى صام أيام منى الثلاثة بعد يوم النحر خلافاً للحنفية فإنه لا يجزئ به الصوم وتعين عليه الدم وهذا إن تقدم الموجب للهدى على الوقوف بعرفة كتمتع وقران وتعدي ميقات وترك تلبية ومذى وقبة بقم ، وإن لم يتقدم الموجب بأن تأخر عن الوقوف كترك نزول بمزدلفة أو رمى أو حلق أو جاع بعد رمى العقبة وقبل الافاضة يوم النحر أو قبلهما بعده صامهما متى شاء كهدي العمرة إذا لم يجده صام الثلاثة مع السبعة متى شاء وصام سبعة إذا رجع من منى لقوله تعالى « وسبعة إذا رجعت » أى من منى بعد أيامها سواء مئة وغيرها ، وقيل معناه إذا رجعت إلى أهلكم فأهل مكة

يصومونها فيها وغيرهم ببلادهم ولا تجزئ السبعة ان قدمها على الوقوف بعرفة

المسألة الثامنة في حكم الأكل من الهدى والفدية وجزاء الصيد

يحرم على رب الهدى أن يأكل من نذر مساكين عين لهم ولو لم يبلغ المحل منى أو مكة بأن عطب قبل المحل فنحره كما يحرم عليه أن يأكل من هدى تطوع نواه لهم ، ومذهب الحنفية يحرم الأكل منه قبل بلوغه المحل مطلقا نوى أو لم ينو ويجوز بعده مطلقا وكذلك فدية لم ينوبها الهدى كندر لم يعين بأن كان مضمونا وسماه للمساكين أو نواه لهم وجزاء صيد وفدية نوى بها الهدى بعد بلوغ المحل ويأكل منها قبله ولا يأكل من هدى تطوع لم يجعله للمساكين إذا عطب قبل المحل فنحره لانهما منه تسبب في عطبه ليأكل منه وليس عليه بدل ويأكل منه بعده ومثله نذر معين لم يجعله للمساكين بلفظ أو نية ويأكل مما سوى ذلك مطلقا قبل المحل وبعده وهو كل هدى وجب في حج أو عمرة كهدى التمتع والقران وتعدى الميقات وترك طواف القدوم أو الحلق أو المبيت بمنى أو النزول بمزدلفة أو وجب لمذى ونحوه أو نذر مضمون لغير المساكين ، ومذهب الحنفية أن الهدايا الشاملة للفدية وجزاء الصيد لا يجوز الأكل منها إلا هدى التطوع والتمتع والقران فيجوز له ولغيره أن يأكل منه ولو غنيا إذا بلغت المحل ورسول رب الهدى كرهه في جميع ما ذكر من الأكل وعدمه والخطام والجلال كاللحم في المنع والجواز عند المالكية ، ومذهب الشافعية أن الهدى ان كان واجبا بفعل محرّم أو ترك واجب أو بنذر لا يجوز للهدى الأكل منه ولا ان تلزمه نفقته ورفقته ولو فقراء بمكة بل يجب ذبحه بمحله وتفرقة جميعه على أهله ، وان كان متطوعا به سنّ له الأكل منه كالأنضحية ويلزمه التصدق بأقل ما يتول به ، والأفضل أن يأكل ثلثه ويهدي للأنضحية ثلثه ويتصدق بثلثه

المسألة التاسعة في الفدية وأنواعها

الفدية ما وجبت لترفه أو إزالة أذى مما حرم على المحرم لغير ضرورة كحناء وكحل ولبس مخيط وغيره من المحظورات السابقة إلا في تقليد سيف أو مس طيب ذهب ربحه فلا فدية فيه وإن حرم لغير ضرورة عند المالكية ، وعند الحنفية لاشيء في تقلد السيف أو مس الطيب المذكور إلا أن يدهن به وشرط وجوبها في اللبس لثوب أو خف أو غيرهما الانتفاع بما لبسه من حر أو برد بأن يلبسه مدة هي مظنة الانتفاع به عادة ، وعند الحنفية يوما كاملا أو ليلة كاملة لأن نزعه بقرب فلا فدية عليه وأما غير اللبس كالطيب فالفدية فيه بمجردده لانه لا يقع الانتفاع به ، وعند الحنفية إن دام اللبس يوما كاملا أو ليلة كاملة والمدار عند الشافعية على فعل المحظور عمدا أو استدامته بعد السهو

ضوابط متعلقة بجوابر المحظورات وغيرها

وفي حواشي الدر المختار إذا فعل شيئا من محظورات الاحرام لعذر لزمه فدية على التخيير بين الصيام ثلاثة أيام والصدقة والنسك ، وإذا ترك واجبا من واجباته لعذر فلا شيء فيه ، وأما الخطأ ، والنسيان ، والاعتماد ، والاكره ، والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست بأعذار في حق التخيير ، ولو ارتكب المحظور لغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة ولا يجوز عن الدم طعام أو صيام ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك بقي في ذمته ، والمحظورات المنجبة لا بد لها من جابر عند المالكية سواء فعلت عمدا أو سهوا لعذر أو غيره ، وخرج عن هذا الأصل عقد النكاح فانه لا يوجب هديا ولا فدية وإنما فيه التوبة والاستغفار وكذلك الواجبات المنجبة لا بد لها من جابر ، والجابر في المحظورات المنجبة إما فدية أو جزاء صيدا أو هدي ، والجابر في الواجبات المنجبة هدي فقط ، والفدية ما وجب للبس أو استعمال طيب أو دهن أو إزالة وسخ أو ظفر أو شعر أو قتل

قل ، وجزاء الصيد ماوجب لقتل الصيد أو تعريضه للتلف ولم تتحقق سلامته ،
والهدى ماوجب لنقص في حج أو عمرة بترك واجب من الواجبات المنجبة
أو ماوجب لسبب فعل شيء مما ذكر في الموانع المفسدة ، والفدية إذا جعلت هديا
وجزاء الصيد إذا اختار المثل أو المقارب حكمهما حكم الهدى إلا في جواز الأكل

المسألة العاشرة في تعدد الفدية واتحادها

والاصل عند المالكية تعدد الفدية بتعدد موجبها إلا في أربعة مواضع ، الأول
أن يتعدد موجبها بفور كأن يمس الطيب ويلبس ثوبه ويقم أظفاره ويحلق
رأسه في وقت واحد بلا تراخ فعليه فدية واحدة للجميع خلافا للحنفية ، ومن
ذلك ما يفعله من لا قدرة له على ادامة التجرد فينوي الحج أو العمرة ثم يلبس
قمصانه وعمامته وسراويله بفور فإن تراخى تعددت ، والثاني أن يتراخى ما بين
الموجبات ولكن نوى التكرار كأن ينوي كلما أوجب الفدية أو كلما يحتاج
إليه من موجبات الكفارة أو نوى متعددا معينا فيفعل الكل أو البعض فدية
واحدة مالم يخرج للأول قبل الثاني ، ومذهب الحنفية تعدد الجزاء في هذا النوع
أيضا ، والثالث أن لا ينوي التكرار ولكن قدم في الفعل مانعه أعم كשוב
قدمه في اللبس على سراويله أو غلالة أو خزام فتتحد الكفارة ، والرابع أن
يظن الإباحة بظن خروجه من الاحرام كمن طاف للإفاضة أو العمرة بلا وضوء
قبل الرمي مخالفا للواجب معتقدا أنه متوضئ فلما فرغ من حجه أو عمرته بالسعي
بعدهما في اعتقاده فصل أمورا متعددة كل واحد منها يوجب الفدية كاللبس
مخيط ودهن بمطيب وقلم أظفار وحلق شعر ثم تبين له عدم الاعتداد بهما فعليه
كفارة واحدة وكذا من رفض حجه أو عمرته أو أفسدهما بوطء قبل الوقوف
فظن خروجه منه وأنه لا يجب عليه اتمام المقدس أو المرفوض فارتكب موجبات
متعددة فليس عليه إلا فدية واحدة ، وأما جاهل ظن إباحة أشياء تحرم بالاحرام
ففعلا لا في فور فعليه لكل فدية ولا ينفعه جهله ، وكذا من علم الحرمة وظن

أن الموجبات تتداخل وإنه ليس عليه إلا فدية واحدة لموجبات متعددة لم ينفعه ظنه

المسألة الحادية عشرة فيما فيه الاطعام أو الفدية

تقدم أن أنواع الفدية ثلاثة على التخيير صيام أو صدقة أو نسك وبما يلحق بفدية الصدقة فيما يترفع به أو يزال به أذى الاطعام بالحفنة وهي ملء اليد الواحدة أو القبضة وهي ما دون ذلك ففي إزالة الظفر الواحد عند المالكية للاماطة الأذى بل ترفعها أو عبثا حفنة من طعام الا اذا انكسر فأزال منه ما به الألم فلا شيء فيه ولو تعدد وإذا قلم أكثر من ظفر واحد لاماطة الأذى أو غيره أو قلم واحدا لاماطة الأذى ففيه فدية ، ومذهب الحنفية اذا أزال أظافر أقل من يد أو رجل فعليه في كل ظفر صدقة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير الآن يبلغ قيمة ذلك دما فينقص منه ماشاء حتى يصير المخرج أقل من دم ، وإذا أزال أظافر يد أو رجل أو أظافر يديه ورجليه فإن كان في مجلس واحد فعليه دم واحد ، وإن كان في أربعة مجالس فعليه أربعة دماء لكل طرف دم كافر للأول أولم يكفر ، وعند الشافعي وأحمد إن أزال ظفرا واحدا فعليه مدأ وظفرين فدان أو ثلاثة فعليه فديته ، وفي إزالة يسير الشعر الى عشر شعرات ولو بحجامة لعنر لغير لاماطة الأذى حفنة ، ولا ماطة الأذى أو أكثر من عشرة مطلقا فدية عند المالكية ، واليسير عند الشافعية والحناابلة شعرة أو شعرتان وفي كل شعرة مد نصف قدح مصري وما زاد على ذلك ففيه فدية ، ومذهب الحنفية في إزالة شعرة الى ثلاث شعرات في كل شعرة حفنة وفيما زاد على الثلاث نصف صاع وفي حلق شاربه أو أقل من ربع رأسه أو لحية أو بعض رقبته صدقة وفي ربع رأسه أو ربع لحية فما زاد أو احدى ابطيه أو عاتته أو رقبته تعين الدم ما لم يكن لعذر فيخير بين الصدقة والصيام والنسك ، وفي قتل القملة أو القملات أو طرحها الى اثنتي عشرة قملة عند المالكية حفنة مطلقا سواء كان لاماطة

الأذى أو غيره ، وفي قتل اثنتي عشرة فأكثر فدية ، ومذهب الحنفية إذا قتل قملة واحدة أو طرحها تصدق بكسرة وإن قتل اثنتين أو ثلاثا تصدق بقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث صدقة وكذلك إذا غسل ثوبه أو ألقاه في الشمس بقصد هلاك قمل فيه طعام أو فدية ، وعند الشافعية لاشيء في قتل القمل مطلقا أو طرحه ولا كراهة فيه بل يستحب تنحيته أو قتله عن بدن المحرم أو ثيابه نعم يكره التعرض لقمل رأسه أو لحيته لئلا ينف الشعر فإن فعله فدى الواحدة ولو بقلعة ، ومذهب الحنابلة يحرم قتل القمل وصنابيه وكذا رميه لأنه من الترفه ولا جزاء فيه لانه ليس بصيد ولا قيمة له فأشبهه البعوض والبراغيث والبق وسائر الحشرات المؤذية كالحية والعقرب والزنبور ، وفي قتل البود والوزغ والنمل والعلق ونحوها من كل ما يعيش بالأرض قبضة من طعام عند المالكية لافرق بين قليله وكثيره ولا شيء في طرحه مطلقا ، ومذهب الأئمة الثلاثة انه لاشيء في قتل هوام الأرض مطلقا ولا في طرحها ، وفي قتل يسير الجراد الى عشرة ان لم يكثر وجوده بالأرض أو كثر ولم يجتهد في التحفظ من قتله حفنة من الطعام مع الحرمة عند المالكية ، وفيما زاد على عشرة قيمته طعاما بالاجتهاد كما يقوله أهل المعرفة ، أما اذا عم الطريق بحيث لا يستطيع دفعه واجتهد المحرم في التحفظ من قتله فلا جزاء ولا حرمة للضرورة ، ومذهب الحنفية اذا قتل المحرم أو من في الحرم جرادة واحدة تصدق بشيء من طعام وإن قتل أكثر من واحدة فعليه قيمته طعاما ، ومذهب الشافعية والحنابلة ان الجراد من صيد البر يصمن بقيمته في مكانه لأنه متلف غير مثلى قل أو كثر ، وروى عن ابن عمر أنه يتصدق بتمرة عن جرادة ، ومن هنا قيل «تمرة خير من جرادة» وفي بيض الصيد قيمته بالاجتهاد وعند مالك فيه عشر دية الأم ونقل عن المزني من أئمة الشافعية أنه لاشيء فيه أصلا والمشهور عندهم أنه يضمن بقيمته فإن كان مذرا فلا شيء في كسره الابيض النعامة ففيه القيمة لأنه ينتفع بقشره ولو كسر بيضة وفيها فرخ ذوروح فسلم فلا شيء عليه ، وإن مات بعد خروجه حيا فعليه مثله من النعم

المسألة الثانية عشرة في مفسدات الحج والعمرة وما يترتب على ذلك

تقدم أنه يحرم على المحرم بحج أو عمرة ذكر أو أنثى عقد النكاح والجماع والانزال ومقدمتهما وإن علمت السلامة عند الأئمة الأربعة إلا عقد النكاح فإنه جائز عند أبي حنيفة رضي الله عنه فإذا ارتكب المحرم الجماع الموجب للغسل أنزل أم لا عامداً أو ناسياً أو مكرها فسد حجه أو عمرته وإذا لم يوجب غسلاً كجماع الصبي أو البالغ في غير مطيقة ولم ينزل فلا فساد وإن حرم على البالغ ، وكذلك استدعاء المني أي انزاله بقبلة أو جس أو ملاعبة مطلقاً دام أم لا كاستدعائه بنظر أو فكر مستديمين فإنه موجب للفساد عند المالكية ومحل الفساد بالجماع والانزال إن وقع قبل يوم النحر أو فيه قبل رمي عقبة وطواف افاضة أو وقع في إحرام العمرة قبل تمام سعيها والافلافساد وعليه هدى كالنزال مني بمجرد نظر أو فكر من غير استدامة وكامذاته بلا انزال وقبلة بقم وإن لم يمد ، ومذهب الحنفية والشافعية أن مقدمات الجماع لافساد بها مطلقاً وإن كانت تحرم على العاقد العالم المكلف إذا كانت بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الأول وإن لم ينزل وتلزم فيها القدية إن كانت قبل التحلل الأول كالأول كانت بعده وقبل الطواف عند الحنفية ومتى انتفى قيد من ذلك فلا حرمة ولا فدية كما لاحزمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وإن أنزل

والوطء عند الحنفية قبل الوقوف بعرفة مفسد أي موجب لعدم الاعتداد بفعله وإذا يجب تمامه وقضاؤه في قابل ، وبعد الوقوف ، وقبل الحلق والطواف فيه ذبح بدنة ، وبعد الحلق ، وقبل الطواف ذبح شاة والوطء في العمرة مفسد لها قبل طواف أربعة أشواط وبعده لافساد ولزمه ذبح

ومذهب الشافعية إذا وطئ فرج آدمي أو غيره قبل التحلل الأول فسد حجه إن كان متعمدا عالماً بالتحريم مختاراً ولزمه ذبح بدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجد فسبع شياه فإن لم يجد قوم البدنة بدراهم واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به فإن

تجوز صام عن كل مد يوما وان وطئ بعد التحليلين أو بعد الافساد لزمه شاة كما في الحلق ونحوه ، ولا تجب البدنة عندهم الا في هذا وفي قتل النعامة ومذهب الحنابلة اذا جامع في فرج آدمى أو غيره ولوميتا قبل التحلل الأول ولو بعد الوقوف بعرفة ففسد حجه لو كان المجمع ساهيا أو مكرها ، ويجب به قبل التحلل الأول في الحج بدنة ، ويجب بلا خلاف بين الأئمة رضى الله عنهم اتمام المفسد من حج أو عمرة ويستمر على أفعاله كالصحيح وعليه القضاء والهدى في قابل ولا يتحلل في الحج بعمرة ليدرك الحج من عامه وهذا مالم يفته الوقوف بعرفة لمانع فان فاته لمانع كسجن أو مرض أو صدحت فانه الوقوف وجب تحمله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء على احرامه للعام القابل فان لم يتم فهو باق على احرامه أبدا ما عاش وان جدد احراما بعد حصول الفساد لظنه بطلان ما كان فيه واستأنف فاحرامه لغو ولو أحرم في ثاني عام يظن أن ما أحرم به قضاء عن الأول فلا يكون قضاء بل يكون اتماما للفساد ولا يقع قضاؤه الا في ثالث عام ، ويجب قضاء المفسد بعد اتمامه ، وفورية القضاء وهدى للفساد وتأخيرها للقضاء وأجزأ ان قدم في عام الفساد

المسألة الثالثة عشرة في موجب الجزاء وتعددده

تقدم أنه يحرم التعرض لحيوان برى متوحش الاصل وان تأنس بقتله أو اصطياده أو التسبب في ذلك ولو بدلالة عليه أو نصب شرك أو حفر بئرله أو دفع آلة للصائد أو امساكه معه أو استحداث ملكه أو التعرض لجزء من أجزائه كيده ورجله أو ما اتصل به كشعره وربشه وأفراخه وبيضه ولكن الجزاء المردد بين المثل والقيمة والصوم أو بين الأخيرين ان لم يكن للصيد مثل انما يترتب على قتله أو قتل جنينه أو كسر بيضه تحقيقا أو شكاعمدا أو خطأ أو ناسيا كونه بالحرم أو محرما أو لمجاعة تبيع أو كل الميتة أو جاهلا للحكم أو كونه صيدا ولوقته برى من الحل فأصابه في الحرم أو العكس أو بنصب شرك له فوقع فيه فهلك أو

نصب شرك لسبع ونحوه مما يجوز قتله فوقع فيه ما لا يجوز صيده كحمار الوحش وبقرة فئات أو أتلافه بنصف ريشه أو جرحه ولم يغلب على الظن سلامته أو طرده فسقط فئات ولو أمر غلامه بإفلاته فظن أنه أمره بقتله فقتله فالجزاء على السيد الأمر وعلى العبد المأمور أيضا إن كان محرما أو بالحرم وإن أمره السيد بالقتل فقتله فعليه جزاء إن كان محرما أو محرما أو كان المحرم أحدهما ولا جزاء بحفر بئر لاخراج ماء ونحوه فتردى فيه صيد فئات أو دلالة محرم لحل أو محرم على صيد بحل أو حرم فقتله فلا جزاء على الدال * ومذهب الحنفية على الدال الجزاء إذا بقي محرما حتى قتله المدلول ولم يعلم إلا من دلالة وكذلك إذا دل حل محرما على صيد مطلقا أو دل حلالا على صيد في الحرم فقتله فلا جزاء على الدال بل على المدلول وإن كان لا يجوز لأحد تناول ما دل المحرم عليه حلالا فصاده فئات وتعدد الجزاء بتعدد الصيد ولو في رمية واحدة أو بسبب تعدد الشركاء في قتله فعلى كل واحد منهم جزاء وقيدته الحنفية بما إذا كان الصائدون محرمين والا فعليهم جزاء واحد، ولو أخرج الجزاء لشك في موت صيد جرحه أو ضربه فتبين موته بعد الإخراج لم يجزه وعليه جزاء آخر لأنه أخرجه قبل وجوبه، وحرمه التعرض للصيد عند المالكية سواء كان مأكولا أو غير مأكول خلافا لمن خصه بالمأكول، وعند الشافعية، منه ما لا يحل قتله ولا ضمان فيه وهو غير مأكول، ومنه ما لا يحل قتله وفيه الضمان وهو مأكول وحشى أو في أصله وحشى

المسألة الرابعة عشرة في الجزاء وأنواعه

الجزاء المردد بين الأنواع الأربعة وهو ما وجب بقتل صيد أجنبي عنه أو تعريضه للتلف ولم تتحقق سلامته يحكم به ذوا عدل فقيهين بأحكامه فيما لم ينقرر فيه شيء معين من الشارع، وأنواعه ثلاثة على التخيير الأول مثله من الذم يجزى ضحية إن كان له مثل من الأبل والبقرة والغنم في القدر والصورة أو في الصورة

فقط ومحله الذى يذبح فيه منى ان توفرت فيه شروطه والا فسخة لأنه هدى ،
وعند الحنفية محله الحرم كما تقدم وان لم يكن له مثل فالتخيير بين الاطعام
والصيام فقط ، وعند الحنفية يقوم ماله مثل أيضا كما لامثل له فان باغت القيمة
هديا فالتخيير بين الثلاثة فالتخيير عندهم بين الثلاثة فيما له مثل ومالا مثل له
والثانى قيمة الصيد طعاما لادراهم من غالب طعام أهل المكان ان لم يكن
له مثل ويعطى لكل مسكين مائة على الله عليه وسلم ان وجد فى المحل
مساكين وللصيد فيه قيمة والا فأقرب مكان

والثالث عدل ذلك صياما لكل مائة صوم يوم فى أى مكان شاء ،
وعند الحنفية لكل نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير صوم يوم
واذا وجب عليه بعض مائة كمل كسره وجوبا فى الصوم ونوبا فى الاطعام فاذا
اختار المثل فيما له مثل ، فى النعامة عند المالكية بدنة للقاربة فى القدر
والصورة فى الجملة ، وفى الفيل بدنة ذات سنمين ، وفى حمار الوحش وبقرة
بقرة ، وفى الضبع والثعلب شاة اذا قتلها تعديلا خوفا منهما والا فلا جزاء عليه ،
وفى حمام مكة والحرم وبماهما شاة تجزئ فحبة بلا حكم لخروجها عن
الاجتهاد ، فان لم يجد شاة صام عشرة أيام بلا حكم أيضا لتقرر ذلك فيها عن الشارع
وفى الحمام والجمام فى الحل ، وجميع الطيور كالعصافير والكركى والأوز العراقى
والدههد ولو بالحرم قيمته طعاما كل بحسبه كضرب وأرنب ويربوع أو عدل
قيمتها من الطعام صياما لكل مائة صوم يوم وكل المنكسر وهو بالخيار فى ذلك
بين إخراج القيمة طعاما والصوم الاجام وبما الحرم فيتعين فيهما الشاة
فان لم يجدها فصيام عشرة أيام وتقدم ان الجزاء عند الحنفية هو ما قومه الهدلان
سواء فيما له مثل وغيره ، ثم فيما لا يؤكل ولو خنزيرا أو فيلا لا يزداد على قيمته
شاة وان كان أكبر منها والصغير والمرىض والأنتى من الصيد كالكبير والصحيح
والذكور فى الجزاء عند المالكية فاذا اختار المثل فلا بد من مثل يجزئ فحبة
ولا يكفى فى العيب معيب ولا فى الصغير صغير وان كانت القيمة قد تختلف بالقلّة

والكثرة ولذا احتيج لحكم العدول العارفين وان ورد شيء من الشارع في ذلك الصيد ، فالنعامة الصغيرة أو المعيبة أو المريضة اذا قتلها المحرم واختار مثلها من الأنعام يحكم عليه ببدنة كبيرة سليمة صحيحة ، واذا اختار قيمتها طعاما فانها تقوم على الوجه المتقدم ويقطع النظر عما فيها من وصف الصغر والعيب والمرض بخلاف ما لو قومت لربها فتقوم على الحالة التي هي عليها وفي الجنين اذا فعل المحرم أو من في الحرم شيئا بصيد حامل فألقى جنينا وفي البيض اذا كسره أو شواه أي في كل فرد من أفراد عشردية الأم أي جزاؤها ولو تحرك وفيه دية أمه كاملا اذا استهل صارخا فان ماتت الأم أيضا فديتان * والحاصل انه عند المالكية يخير في الجنين والبيض بين عشر قيمة أمه من الطعام وبين عدل ذلك من الصيام الا بيضة حمام مكة والحرم وجنينهما ففيه عشري قيمة الشاة طعام فان تعذر صام يوما ، ومحل لزومه في الجنين إذا لم يستهل ما لم تمت أمه معه والا فيندرج في دية أمه

ومذهب الشافعية ان الصيد أربعة أقسام ماله مثل ومالا مثل له ، وكل منهما قسمان ، مافيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن السلف ، ومالا نقل فيه فمافيه نقل ينبع سواء كان له مثل أم لا ، ومالا نقل فيه ان كان له مثل حكم به عدلان وان لم يكن له مثل حكم بقيمته عدلان ففي العمامة بدنة لقضاء عمر وغبره فيها بذلك ولا يجوز عن البدنة بقرة ولا سبع شياء لأن جزاء الصيد يعتبر فيه المماثلة ويجزئ في الكبير كبير وفي الصغير صغير وان لم يجز في الأنحية ومذهب الحنفية انه يجب بجرح الصيد وتنف شعره وقطع عضوه ما نقص فيقوم صحيحا ثم ناقصا ويشتري ما بين القيمتين هديا أو يصوم ، ووجب بنتف ريشه وقطع قوائمه وكسريضه غير المذروخروج فرخ ميت به وحلب لبنه وقطع حشيشه وشجره النبات بنفسه وليس من جنس ما اسنبتته الناس كالزروع ولا منكسرا ولا جافا ولا اذخر قيمة ما اتلفه صيدا أو يضا أو ابنا أو حشيشا أو شجرا ، وعند المالكية لاجزاء في إتلاف شجر الحرم ونباته ، وعند الشافعية

فيه الجزاء مع التفصيل بين كبير الشجر وصغيره

المسألة الخامسة عشرة في موانع الحج والعمرة وما يترتب عليها

من تمكن من البيت ومنع من الوقوف بعرفة لمرض أو حبس أو عدو، أو خطأ عدد فقد فاته الحج لأن الحج عرفة ، وسقط عنه عمل ما بقى من المناسك كالنزول بمزدلفة والوقوف بالمسعى والحرام والرمي والمبيت بمنى ، وندبه أن يتحلل بفعل عمرة بأن يطوف ويسعى ويحلق بنيتها من غير تجديد إحرام بل ينوى التحلل من إحرامه الأول بما ذكر ثم قضاء قابلاً وأهدى وجوباً للفوات ولا يجزيه هديه السابق الذى ساقه في حجة الفوات بل عليه هدى آخر وخرج للحل ان أحرم أولاً من الحرم أو أردف حجه على العمرة في الحرم وله البقاء على إحرامه متجرداً محتجباً للطيب والنساء والصيد لقابل حتى يتم حجه ويهدى ولا قضاء عليه .

وعند الحنفية والشافعية يجب على من فاته الوقوف أن يتحلل بعمرة وليس له استدامة الاحرام حينئذ ولا دم عليه ، وان وقف بعرفة وحصر عن البيت بعدو أو مرض أو حبس ولو بحق فقد أدرك الحج ولا يحل الا بالافاضة بل يبقى محرماً في حق النساء ولو بعد سنين أو بالافاضة والسعى ان لم يكن قدم سعيه وعليه دم لتأخير طواف الافاضة عن أيام النحر اذا لم يكن لعذر سماوى كعدو وحبس ، وان حصر عن البيت والوقوف معا لعدو صده عنهما أو حبس لا بحق بل ظلماً فله التحلل متى شاء بالنية وهو الأفضل وله البقاء على إحرامه حتى يتمكن من البيت فيتحلل بعمرة أو لقابل حتى يقف ويتم حجه ومثل من صدّ عنهما معا بما ذكر من صدّ عن الوقوف فقط بمكان بعيد عن مكة فله التحلل بالنية وأما ان حبس بحق فلا يباح له التحلل بالنية بل يدفع ماله عليه ويتم نسكه

وعند الشافعية من حبس ظلماً فعليه أن يتحلل بذبح شاة وحلق وينوى

التحلل بهما ، ومن حبس بحق فليس له البقاء على إحرامه للعام القابل بل إما أن يتحلل بالحلل والذبح أو يتحلل بفعل عمرة بعد فوات الوقوف ان تمكن من البيت ومذهب الحنفية اذا منع من البيت والوقوف بأى مانع فعليه أن يبعث دما الى الحرم ويعين يوم الذبح فى الحرم وعند ذلك يحل ولو بلا حلل أو تقصير ومذهب الحنابلة من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة ولو لعذر فاته الحج وسقط عنه توابع الوقوف واقلب إحرامه عمرة فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وعليه القضاء ولو نفلا ويلزمه الهدى فان عذمه وقت الفوات صام عشرة أيام ثلاثة فى الحج أى حج القضاء وسبعة اذا رجع منه ، ومن أحرم فصره عدو فى حج أو عمرة من الوصول الى البيت بالبلد أو الطريق قبل الوقوف أو بعده أو منع من دخول الحرم ظلمما أو جبن أو أغشى عليه وخشى فوات الحج ذبح هديا شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة ينوى به التحلل وجوبا وحلق أو قصر ثم حل من إحرامه ، ومن حبس بحق أو دين حال وهو قادر على أدائه فليس له التحلل وان صد المحرم عن عرفة دن البيت تحلل بعمرة ولا شئ عليه لأن قلب الحج إلى العمرة مباح بلا حصر رفعه أولى

المسألة السادسة عشرة فى مواطن الدعاء

الدعاء مخ العبادة كما ورد به الحديث ، ومظهر العبودية ، ومفتاح فيض الربوبية أمر الله تعالى به العباد مطلقا عن التقيد بزمان أو مكان قال تعالى « ادعوني أستجب لكم » وقال جل شأنه « واذا سألك عبادى عنى فانى قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلمهم يرشدون » وله آداب وشروط وأوقات وأمكنة لها به مزيد اختصاص والله فيها تجليات لاتحصى ، وقد أكد الشارع أمره فى سائر الأوقات وحث على الاكثار منه فى مواقف الحج والعمرة ، ففىها عند إرادة الاحرام وعند دخول مكة وعند إتيانه باب بنى شيبه المعروف الآن بباب السلام وعند رؤية الكعبة وعند

شرب ماء زمزم وعند البداءة في الطواف من الحجر الأسود وبعد استلامه وعند مسامحة باب الكعبة حال الطواف وعند الركن العراقي والشامي واليماني وهكذا يفعل الطائف في كل شوط من أشواطه ركناً أو واجباً أو مندوباً وبعد الفراغ منه باللتزم وبعد الفراغ من ركعتيه خلف مقام إبراهيم عليه السلام وعند خروجه من باب الصفا إلى السعي وعند قر به من الصفا وصعوده عليه وعند نزوله منه متوجهاً إلى المروة وبين الميادين الأخضرين ، وإذا بلغ المروة فعل مثل ذلك حتى يتم سعيه ، وعند خروجه من مكة قاصداً عرفة وعند دخوله منى وخروجه إلى عرفات وعند وصوله عرفة وعند وقوع نظره على جبل الرحمة وإذا استقر بعرفة وإذا أقام في الموقف وإذا دفع إلى المزدلفة وإذا وصل إليها وإذا وقف بالمسعر الحرام وإذا أتى منى وإذا رمى الجرة ، وعند إرادة الذبح أو النحر وبعد الفراغ منه وإذا حلق أو قصر ، وعند رمي الجمرات الثلاث في أيامها وعند نزوله بالمحصب وعند دخوله مكة ، وعند زيارة المعلى يدعو لأهل القبور لنفسه وللمسلمين بالمغفرة والرحمة ، وعند مولده صلى الله عليه وسلم ، وعند مولد السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها ، وعند مولد علي كرم الله وجهه ، وعند ما ستر أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وفي طواف الوداع كما تقدم وبعد صلاة ركعتيه خلف المقام وعند اللتزم وهناك يدعو بما تيسر له وكذلك عند زيارة المدينة المنورة على ما كتبنا أفضل الصلاة والسلام يتأكد الدعاء والاستغفار والصلاة والصدقة

المسألة السابعة عشرة في زيارة المدينة المنورة

المدينة المنورة ومن أسمائها طيبة على ما كتبنا أفضل الصلاة والسلام من أفضل أوهي أفضل بقاع الأرض وزيارتها لما ورد فيها من الفضل وهبوط الوحي ومضاعفة العمل والتشرف بجنات الحضرة المحمدية ومشاهدة الصحابة وقبور العلماء والصالحين من أعظم القربات وقد ورد في فضلها وفضل مسجدتها وزيارتها

قبورها ومشاهدها أحاديث كثيرة . منها قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت فانه لن يموت بها أحد الا كنت له شفيعا يوم القيامة . وقوله من صبر على شدتها ولأوائها كنت له شفيعا يوم القيامة . وعن ابن عمر مرفوعا من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي . ولابن عدي من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجد المدينة بعشرة آلاف صلاة وصلاة في المسجد الأقصى بألف صلاة وصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وكذلك كل عمل بالمدينة يضاعف بألف ومكة المشرفة مثلها في ذلك . وفي الحديث الصحيح كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها ولا تقولوا هجرا ، وذكر العلامة السمنودي ان من خصائص مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب زيارتها كما في حديث الطبراني (وحق على كل مسلم زيارتها) فالرحلة اليها مأمور بها واجبة أي متأكدة على المسلم المستطيع اليها سبيلا وحديث لاتشد الرحال الا لثلاث المسجدين الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى انما ورد في المساجد وليس في معناها المشاهد حتى يمنع سدا للرحال لها كما ذكره الامام الغزالي وغيره لأن المساجد بعد المساجد الثلاثة متماثلة ولا بلد الا وفيه مسجد فلا معنى للرحلة الى مسجد آخر ، واما المشاهد سواء كان بها قبور أولا فلا تنسأوى بل بركة زيارتها على قدر درجتها عند الله عز وجل وخصوصا اذا كان بها قبور الأنبياء عليهم السلام مثل ابراهيم وموسى ويحيى وغيرهم عليهم السلام فهل لأحد أن يمنع شد الرحال الى زيارتها لاشك أن ذلك في غاية الاحالة فاذا جاوز هذا فقبور الأولياء والعلماء والصالحين في معناها فلا يبعد أن يكون ذلك من أغراض الرحلة كما أن زيارة العلماء في الحياة من المقاصد ، والأمري في حديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا فزورها يدل باطلاقة وسياقه على طلب الرحلة لزيارة القبور وما في حكمها من المشاهد التي شرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كذلك وان لم يكن بها قبور ولا وجه لتخصيصه بما لارحلة فيه ثم ان التبرك بزيارة المشاهد التي شرفها

رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على أثره ممن كمل اتباعهم لسنته من محابة
 وغيرهم رضى الله عنهم من قبيل التبرك بأثاره صلى الله عليه وسلم عرقه ودمعه
 ولعابه ولباسه وما اتصل به أو وطأته أقدامه الشريفة فقد خص الله تعالى هذه
 الآثار بمزايا وخصائص لا يحصيها الا واهبها «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير»
 وفي الصحيح عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما أنها أخرجت جبة طيالة
 وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للرضى يستشفون
 بها وكانوا يفعلون ذلك فيشفون ، وكان لعبد القاسم بن المأمون قصعة من قصاع
 النبي صلى الله عليه وسلم يجعلون الماء فيها للرضى فيشفون وكان صلى الله عليه
 بهذا توضأً ابتسروا وضوءه وكانوا يتزاحون عليه وكذلك شعره وعرقه ودمعه
 والسنة مملوءة بذلك ونحوه راجع كتب الحديث

المسألة الثامنة عشرة في آداب زيارة المدينة

ومما يتأكد على الزائر عند دخول المدينة الغسل والتطيب وتجديد التوبة
 وعند رؤية القبة الخضراء استحضار عظمتها وتفصيلها على سائر البقاع لضمها
 أعضاء بدنه الشريف وعند دخول المسجد النبوى يقصد الروضة الشريفة وهي
 ما بين القبر والمنبر ليصلى بهاركتين تحية المسجد ويثنى على الله تعالى ويسكره
 ويصلى على حبيبته صلى الله عليه وسلم ويدعول نفسه ولوالديه ومشائخه وأخوانه
 وقرباته وذوى الحقوق عليه وجميع المسلمين ، ثم يتوجه الى القبر الشريف بسكينة
 ووقار وذلة واعتبار مستحضرا عظمة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه حى فى قبره
 سميع لسمعائه ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم قائلا بصوت خافت السلام عليك
 يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام
 عليك يا امام المتقين السلام عليك يا راحة للعالمين أشهد أنك رسول الله بلغت
 الرسالة وأدب الأمانة ونصحت الأمة وكشفت الغمة وجلت الظلمة ونظمت
 بالحكمة صلى الله عليك وعلى آلك وأصحابك أجمعين ، ثم ينقل قبالة أبي بكر

ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صديق رسول الله أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده جزاك الله عن أمة محمد خيرا رضى الله عنك وأرضاك وجعل الجنة متقلبك ومشواك ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين ويتوسل به الى رسول الله ، ثم ينتقل قبالة عمر ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر الفاروق أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده جزاك الله عن أمة محمد خيرا رضى الله عنك وأرضاك وجعل الجنة متقلبك ومشواك ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين ويتوسل به الى رسول الله ، ثم ينتقل الى بيت السيدة فاطمة الزهراء داخل المقصورة بالمسجد ويسلم عليها بما يتيسر له ثم يخرج من المسجد الى البقيع (المقبرة) فيسلم على أهلها ويدعو بما تيسر له ويتوسل بأهلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يأتي المشاهد والمساجد المعروفة بالمدينة وخارجها للتبرك بالصلاة فيها وزيارة أهلها والاكثار من الدعاء والتصدق بها وينبغي في كل هذه المواطن أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو عن التابعين والعلماء الراشدين أن تيسر له ذلك والا دعا بما شاء نعيما وتخصيصا حسب ما يقتضيه الموطن ويناسب المقام ، والله ذو الفضل العظيم ، يجب دعوة الداعي اذا دعاه

المسألة التاسعة عشرة في تعجيل الأوبة من سفر الحج والزيارة

اختلف العلماء في هذه المسألة الخطيرة فذهب الخائفون المحتاطون منهم كما قال الامام الغزالي الى كراهة المقام بمكة ومثلها طيبة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام لمعان ، منها خوف التبرم والأنس بالبيت والروضة الشريفة فان ذلك مما يورث تسكين روعة القلب وتفتير حرمته بالاحترام والتعظيم ولهذا كان عمر رضى الله عنه يحث الناس على الرحيل من مكة وينهاهم عن كثرة الطواف لئلا يألّفوه فيذهب خشوعهم ، ومنها ان في المفارقة من تهيج الشوق ما يبعث داعية العود المطلوب فان الله تعالى جعل البيت مثابة للناس وأمنا يشوبون

اليه مرة بعد أخرى ولا يقضون منه وطرا ولهذا قل بعضهم لأن تكون في بلد
 وقلبك مشتاق الى مكة متعلق بهذا البيت خير لك من أن تكون فيه وأنت متبرم
 بالمقام وقلبك في بلد آخر ، ومنها أنه يخشى من طول الإقامة ركوب الخطايا والذنوب
 بهذا البلد الأمين فان ذلك خطر يورث مقت الله وغضبه وقد قيل ان السيئة
 تضاعف بمكة كما تضاعف الحسنة بها لشرف الموضع ، وقال ابن مسعود ما من بلد
 يؤخذ العبد فيه بالسيئة قبل العمل الامكة وتلاقوه تعالى «ومن يرد فيه بالحاد يظلم
 نذقه من عذاب أليم» وظاهر أن كراهية المقام بمكة ومثلها المدينة في ذلك للوجوه
 المتقدمة انما هو بالنسبة الى من لا وثوق له بنفسه والى مقام مع التبرم والتقصير
 لضعف الخلق وقصور الهمم عن القيام بحق الموضع والا فالقيام بهما لمن يثق بنفسه
 مع الهمة والوفاء أتم وأكمل كيف لا والنظر الى البيت عبادة والحسنات فيها
 مضاعفة ، ولما عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة استقبله الكعبة وقال
 انك خير ارض الله وأحب بلاد الله تعالى الى ولولا أني أخرجت منك لما خرجت ،
 ولكن من الأسف الشديد أن أصحاب الهمم ولوفاء بحق هذا المكان المقدس
 أصبحوا الآن أندر من الكبريت الأجر فالسلامة في تهجيل الأوبة وتريسة
 الشوق الى العودة مع المهابة والاجلال والتعظيم

المسألة العشرون في ذم التحدث بمشاق الحج ومساعة

الحجاج وأهل الحرمين الشريفين

قد تعود كثير من الحجاج أن يتحدثوا بافراط حال عودتهم وبعدهم ووصولهم
 الى بلادهم عما وقع لهم من شدائد السفر وما رأوا من أخلاق أهل هاتيك
 البقاع وغيرهم بحالة تدل على التأفف من أهل هذا المجتمع العظيم ونحط من
 كرامة الموضع وكرامة أهله وتنفر الناس من الذهاب الى حج بيت الله وزيارة
 مدينة رسوله صلى الله عليه وسلم وما دروا أن هذا الحديث محبط لأعمالهم

وموجب لمت الله وغضبه عليهم حيث شغلوا أنفسهم بما فيه وزرهم ووزر من
أصنى لسماع قولهم وفي الحديث «من حسن اسلام المرأة تركه مالا يعنيه ، وكفى
بالمرء اثما ان يحدث بكل ماسمع» ألم يعلم هؤلاء أن التحدث بما يثبط الهمم عن
أداء هذه الفريضة وعن العودة الى زيارة الحرمين الشريفين من قبيل الصدع عن
سبيل الله ومن صد عن سبيله فقد باء بغضبه واستحق شديد عقابه كما يشير اليه
قوله تعالى « وما لهم أن لا يعذبهم الله وهم يصسدون عن المسجد الحرام » ألم
يسمعوا قول الله تعالى « واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا من مقام
ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعا كفين
والركع السجود » وفي سورة الحج « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا
وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله
في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس
الفقير ثم ليقتضوا تقفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » وانظر الى
دعوة الخليل عليه السلام كما حكاها الله عنه بقوله جل شأنه « ربنا انى أسكنت
من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة
من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون » فقد دعا جل
شأنه الخلق بإشارة هذه الآيات ونحوها الى حج بيته والتردد على أعتابه لافامة
شعائره والتقرب اليه بالاتفاق وكرم الاخلاق على أهل هذه الأراضى المقدسة
فأتى لأحد بعد هذا أن يتحدث فيهم بسوء أويذكركمهم الا بخير ؟ وفي لواقع
الانوار أن أبا العباس المرسى رضى الله عنه قال لرجل من الحجاج كيف كان حجاجكم
فقال كان كثير الرخاء كثير الماء سعر كذا وكذا فأعرض عنه وقال أسأله عن
حجه وما وجد فيه من الله تعالى من العلم والفوز والفتح فيجيب برخاء الاسعار
وكثرة المياه انتهى فاذا كان يغضى عن مثل هذا الحديث ويؤنف منه فلا ن
ينغضى ويغضب وينهى عن التحدث في مشاق الحج ومثالب الحجاج وما الى ذلك
من لغو الحديث أولى وأجدر

المسألة الحادية والعشرون في النهي عن مشاحة الرفقة

والتخاصم في سفر الحج

وكثير من الحجاج أيضا يخرجون من بلادهم رفقة أصدقاء ثم يعودون خصوما ألداء وذلك من فرط حرصهم وزيادة شحهم وسوء خلقهم وعدم تحملهم مشاق السفر ومساءة الاخوان فتراهم لذلك يتخاصمون ويتجادلون ويدققون ويحاسبون على النقيير والقطمير والله تعالى يقول «ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا» أمر سبحانه بحجاج بيته أن يتخذوا زادا كافيا من طعام ومال يقيمهم ذل السؤال لغيرهم ويعقدوا أواصر المودة بينهم وزادا وافيا من طاعة الله يعتزرون به ويقيم عذاب ربهم كما قال تعالى «فان خير الزاد التقوى» أي الاتقاء باتخاذ الزادين المومني اليهما بهاتين الجملتين وذلك هو التقوى المأمور بها كما قال تعالى «واتقون يا أولي الألباب» كما أن السكف عن ملابس الفواحش مع احتمال الأذى وكرم الأخلاق والجود والسخاء من تقوى الجوارح وحسبكم أيها الرفقة المهاجرون لحج بيت الله وتلبية دعوته ليحسن اليكم ويعفو عن مساويكم قوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان» وقوله «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم» وقوله جل شأنه «الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله مما لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون» وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباعضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذب به ولا يحقره التقوى ههنا وأشار الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم والترمذي (والتناجش الزيادة في الثمن ليغر لا يشتري) وقد حث

الشريعة الاسلامية على التسامح وحسن المعاملة والتآلف والبعد عن مثار
التفرق والبغضاء والأخذ بالوسائل التي تعقد بين المسلمين أواصر الاخاء وأن
يسلكوا فيما بينهم مسلك أخوة النسب ويعملوا بما تقتضيه صلة القرابة والدين من
وجوب ائتلاف القلوب وكرم الأخلاق والنصح والرحمة والمعاشرة بالمعروف والمودة
والاحسان والمواساة والتعاون على البر والتقوى والبعد عن كل ما يثير العداوة
والبغضاء ويوجب التخاذل والتقاطع من شراسة الاخلاق وسوء المعاملة والفسق
والخديعة والظلم والسكذب والنفاق الى غير ذلك مما وردالحث عليه والنهي عنه
في الشريعة الغراء ولا شك أن فريضة الحج من أعظم الوسائل الى إحكام رابطة
المسلمين ومن أهم ما قصده الشارع من دعوة الخلق الى الاجتماع بهذا البلد
الأمين فاحفظوا بها أيها المسلمون وأدوها كما أمرتم وكما قصد الشارع من
وضعها لكم فان فيها تآلف المسلمين واتفاق كلمتهم وتوحيد جامعتهم الذي هو
مدار الايمان وعماد الاسلام بل السبب الوحيد في نظام الدين والعمران وبه
قوام المجتمع الانساني وعليه مدار سعاداته في الأولى والآخرة

المسألة الثانية والعشرون في الحج المبرور وعلاماته

الحج المبرور ما أخلص العبد فيه لمولاه ، واستكمل أركانها وشروطه وواجبه
 واجتنب ما نهى عنه الشارع وأباه ، قال تعالى « الحج أشهر معلومات فمن فرض
 فيهن الحج » أي ألزم نفسه فيهن بالاحرام « فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج »
ررور عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع
كيوم ولدته أمه ، وورد الحج المبرور ليس له عند الله جزاء الا الجنة ، قيل بره
انه لا يعصى فيه ، وقيل أن لا يعصى بعده ، والرفث اسم جامع لكل لغو وخبث
وخش من الكلام ويدخل فيه كما قال الامام الغزالي مغازلة النساء وملاعبتهن
والتحدث بشأن الجماع ومقدماته فان ذلك يهيج داعية الجماع المفسد للحج ،
والفسق اسم جامع لكل خروج عن طاعة الله عزوجل ، والجدال هو المبالغة

في الخصومة والممارسة بما يورث الضغائن ويفرق الهمم ويناقض حسن الخلق وقد قال سفيان من رقت فسد حجه ، وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم طيب الكلام وإطعام الطعام من بر الحج والممارسة تناقض طيب الكلام فلا ينبغي أن يكون كثير الاعتراض على رفيقه وجاله وخادمه وعلى غيره من أصحابه بل يلين جانبه ويخفض جناحه للساثرين الى بيت الله عز وجل ويلزم حسن الخلق وليس حسن الخلق كف الأذى بل احتمال الأذى ، وللحج المبرور علامات وآداب قبلية وحالية وبعدية

فمن علاماته القبلية أن يوفى العبد قبل الشروع في السفر للتوبة ، وردّ المظالم ، وقضاء الديون ، وإعداد النفقة لمن تلزمه نفقته ، وردّ ما عنده من الودائع ، واستصحابه من المال الحلال الطيب ما يكفيه لذهابه وإيابه من غير تقدير بل على وجه يمكنه معه التوسع في الزاد والرفق بالضعفاء والفقراء ، وأن يتصدق بشئ قبل خروجه ويلتمس رفيقا صالحا محبا للخير معيا عليه ويودع رفقاه المقيمين وإخوانه وجيرانه ، ويلتمس أدميتهم فإن الله تعالى جاعل في أدميتهم خيرا ، والسنة في الوداع أن يقول أسئدع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك وكان صلى الله عليه وسلم يقول لمن أراد السفر في حفظ الله وكشفه زودك الله التقوى وغفر ذنبك ووجهك للخير أينما كنت

ومن علاماته بعد الشروع في السفر أن يكون المنوجه لبيت الله الحرام مقاما لفرضه موفيا بنفله مراعيًا لأوقاته ضابطا لأنفاسه قائما بوظائفه حافظا لمروءته صبورا على شدائد السفر موطنا نفسه عليها متجنبيا موارد الندم القادح في إخلاص توجهه متوسعا في الزاد طيب النفس بالبر والانفاق من غير تقدير ولا إسراف فإن بذل الزاد والانفاق في طريق الحج نفقة في سبيل الله عز وجل والدرهم بسبعمائة درهم قال ابن عمر رضي الله عنهما من كرم الرجل طيب زاده في سفره ، وكان يقول أفضل الحاج أخلصهم نية وأزكاهم نفقة وأحسنهم يقينا انظر إحياء الغزالي ومن تأمل دعوة الحليل عليه السلام في قوله تعالى « ربنا

أني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة
 فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكروا ،
 علم أن من أهم المقاصد لدعوة الخلق الى حج بيت الله وزيارة مدينة رسوله
 صلى الله عليه وسلم مواساة أهل تلك الأراضى المقدسة والاتفاق في سبيل
 الوصول اليهما وأن الحرص على المال وعدم التوسع في الاتفاق على أهل هاتيك
 البقاع التي لازرع فيها ولاضرع سوى حجاج بيت الله لمن أقبح الخصال وأسوأ
 الفعال نعوذ بالله من الشح والبخل

ومن العلامات البعدية أن يرى الحاج تاركا لما كان عليه من المعاصي
 قبل حجه وأن يتبدل اخوانه الطالحين باخوان صالحين ومجالس اللهو والغفلة
 بمجالس الذكر واليقظة ، وأن يرى طيب النفس عما أفنقه من نفقة وهدى
 وبما أصابه من خسران ومصيبة في مال أو بدن ان أصابه فان ذلك من دلائل
 قبول حجه

خاتمة في الاستطاعة

قال الله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » فقد
 أوجب الحج على الناس وشرط في وجوبه الاستطاعة ، والعمره حج أصغر
 كما ورد به الحديث

وأجمع المسلمون على أن الاستطاعة شرط لوجوب الحج وسنة العمرة
 وأوجوبها ، واختلف الفقهاء وأئمة المذاهب في المراد منها .

فهذه هب الحنفية أن الاستطاعة هي كون الحر المكلف صحيح

البدن سالما من الآفات المانعة عن القيام بما لابد منه في السفر . فلا يجب على
 مقعدوم فالوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه وأعمى وإن وجد قائد ومحجوس
 وخائف من سلطان . وإن يكون ذا زاد صالح لمثله . فالاعتاد للحم ونحوه إذا قدر
 على خبز وجبن لا يفتد قادرا . وإذا راحة مختصة به فلا يكفي لو قدر على راحة

مشتركة يركبها مع غيره بلتعاقب ، مالكالزاد والراحلة أو عنده من المال ما يحصل به عليهما . فلا يجب بإباحة أو إعاقة . فاضلا عن حوائجه الأصلية . ومنها المسكن الذى يسكنه هو أو من يجب عليه مسكنه ولو كان كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فلا يلزمه بيع الزائد كما لا يلزمه بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة ، ومنها أيضا بقاء رأس مال لحرفته كتاجر ومزارع ان احتاجت لذلك ورأس المال يختلف باختلاف الناس ، والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله . ومنها نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير الى حين عودته ، والنفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ففى ثوفرت هذه الامور مع أمن الطريق وغلبة السلامة ومع زوج أو محرم لامرأة وجب الحج لتحقيق الاستطاعة المشروط بها حكم الحج والعمرة

والاستطاعة عند المال كية

عاديا يمشى أو يركب برا أو بحرا بلا مشقة فادحة أى عظيمة خارجة عن العادة وأمن على نفس ومال له بال بالنسبة لحال الشخص المأخوذ منه لان قل بأن لا يضر بصاحبه إلا أن ينكت ظالم أى يرجع للأخذ ثانيا فان خيف منه ذلك سقط وجوبه وان قل المجموع ، فالاستطاعة عند المال كية لا تتوقف على ملك الزاد والراحلة ، وحديث ما السبيل ؟ قال الزاد والراحلة ضعيف فاذا أمن على نفسه وكان له صنعة تقوم به وتليق بمثله كحلاقة وخياطة وخدمة باجرة وقدر على المشى عند مستطاعا وجب عليه الحج ولو كان أعشى مهتدى بنفسه أو بقائد ولو بأجرة قدر عليها إذا كان ذكرا لامرأة فانه يسقط عنها بل يكره لها ذلك ولو قدرت على المشى مع قائد وكذلك يعد الشخص مستطاعا إذا قدر على الوصول ولو بمن ماشية أو هقار أو ثياب فاضلة عن ثياب بدنه ، لا بد من ولو من ولده اذا لم يرج الوفاء ، ولا بعتية من هبة أو صدقة ان لم يكن معتادا لذلك ولا بمشقة فادحة وكذا يجب عليه اذا قدر على الوصول ولو أدى الى افتقاره أى صبرورته فقيرا بعد حجه

أو ترك ولده ومن تلزمه نفقته للصدقة ان لم يخش عليهم ضياعا أو شديداً ذى بان كان الشأن عدم الصدقة عليهم أو عدم من يحفظهم وهذا على القول بوجوب الحج فوراً كما هو أرجح القولين . وأما على القول بأنه واجب على التراخي الى خوف القوات فلا اشكال فى تقديم نفقة الأولاد والأبوين والزوجة على الحج وكذا يجب عليه ان قدر على الوصول بسؤال الناس وكان عادته السؤال فى الحضر وظن الاعطاء والاسقط عنه ، واعتبر فى الاستطاعة زيادة على امكان الوصول ما يعود به من المال أو ما يقوم مقامه الى وطنه أو أقرب مكان يعيش به اذا لم يمكنه الإقامة بمكة ، وزيد فى حق المرأة زوج يسافر معها أو محرم أو رفقة أمئت اذا كان حجها فرضاً أما اذا كان نفلاً أو عمرة فلا بد من الزوج أو المحرم والا حرم عليها ، ومن غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو أو اختلال الرعية أو ضرراً عظيماً يلحقه بعزله مثلاً لا مجرد العزل والمعتمد أنه لا تصح النيابة فى الحج عن حى مطلقاً سواء كان المحجوج عنه مستطيعاً أولاً فى فرض أو نفل وتصح مع الكراهة عن ميت أوصى به كما يكره للمستطيع الذى عليه حجة الفرض أن يبدأ بالحج عن غيره بناء على أنه واجب على التراخي والامتنع البدء به عن غيره

الاستطاعة عند الشافعية نوعان استطاعة بالنفس

وهى أن يكون صحيح البدن مالكا للزاد والراحلة لذهابه وإيابه أو ما يقدر به على تحصيل ذلك آمناً على نفسه وماله وعياله ، واستطاعة بالغير وهى أن يكون عاجزاً عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة وله مال يدفعه الى من يحج عنه فيجب عليه فرض الحج أو ليس له مال ولكن له ولد يطيعه اذا أمره بالحج وكان مستطيعاً فيجب عليه أن يأمره بالحج كما تجب الانابة عن ميت لزمه الحج فى حياته ولم يحج فيجب على الوارث أن ينيب من يحج عنه من تركته ، والمراد بالزاد والراحلة كل ما يحتاجه مرید الحج فى سفره من مؤنة وكسوة وأجرة ركوب برّاً

وبحر او خادم ومعين ومحرم بالنسبة للمرأة ويشترط أن يكون ذلك فاضلا عن الأمور الآتية
 أولا عن مؤنة عياله ومن يلزمه الاتفاق عليه من أصل و فرع بحيث يترك
 لهم ما يكفيهم في جميع حوائجهم مدة ذهابه و اياها حتى يعود اليهم
 ثانيا عن مسكنه اللائق به وخدمته المحتاج اليه لكبر أو منصب سواء كان ذلك
 مستأجرا أو ملكا فلا يلزمه أن يبيع مسكنه ولا عبده للحج الا اذا كان مكتفيا
 بالسكنى في وقف أو مدرسة وهذا اذا كانت الدار مستعركة لحاجته أو فصل من
 ثمنها مالا ينفق بحججه وكانت سكنى مثله والعبد لا تقا بخدمة مثله فان وفى ثمن بعض
 الدار بمؤنة الحج وكفاه لسكناه باقيا أو كانا لا يليقان بمثله ولو أبدهما لوفى الزائد
 بمؤنة الحج فانه يلزمه الحج كما ذكره الامام النووي في مجموعته ، ولو كان له
 مسكن يحتاج لسكنى بعصه واجارة بعضه الآخر لنفقته أو نفقة من تلزمه نفقته
 وكان ثمن ما يستغله للنفقة غير كاف لاصاريف الحج والنفقة على عياله الى
 عودته فلا يلزمه بيع ما يستغله للنفقة ولا ما ينفع به للسكنى وكذلك لو كان له مال
 ولا يملك مسكنا وكان المال بقدر ثمن المسكن أو يزيد عليه بما لا يكفي له ليجز
 له شراء المسكن ولا يجب عليه الحج . وتقدم عن الحنفية أن المسكن الذي
 يسكنه هو أو من يجب عليه مسكنه ولو كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالفاضل لا يلزمه بيعه ولا بيع الزائد منه ليجز به

ثالثا أن يكون فاضلا عن ديه سواء كان حالا أو مؤجلا لأدعى أوله تعالى
 كقنذر وكفارة واذا سقط الحج بالدين فبالاستدانة لا يصير واجبا
 رابعا وعن آلات الحرف كالآلات النجارة والحداة وغير ذلك من الصنائع
 مهما كانت قيمتها ومثل ذلك خيل الجندي وسلاحه وبهائم الزراع وكتب الفقه
 الا ان كان له من كل كتاب نسختان فيباع الزائد وان كان للانسان مال في
 ذمة غيره وأمكنه تحصيله في الحال فهو كالحاصل عنده فيلزمه الحج ، وان لم يمكن
 تحصيله في الحال فكالمعدوم ، وفي المجموع اذا كانت له بصاعة يكسب منها كفايته
 وكفاية عياله أو كان له عرض تجارة يحصل من غلته كل سنة كفايته وكفاية عياله

وليس معه ما يحج به غير ذلك وإذا حج به كفاه وكفى عياله ذاهبا وراجعا ولا يفضل شيء ، فهل يلزمه الحج فيه وجهان ، والصحيح عند جمهور الأصحاب أنه يلزمه وبه قال أبو حنيفة ، وقيل لا يلزمه وبه قال أحمد وجاعة ، وكذلك من لم يجد زادا ولا راحلة وكان عادته سؤال الناس أو المشى ، فهل يلزمه الحج فيه وجهان قيل لا يلزمه وبه قال أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب مالك قال البغوي وهو قول العلماء ، وقال مالك يلزمه الحج في الصورتين أى لأنه مستطيع وبه قال داود ومن له صنعة يكسب بها كفايته لنفقته استحب له أن يحج لأنه يقدر على إسقاط الفرض بمشقة لا يكره تحملها

والاستطاعة عند الحنابلة ملك الزاد والراحلة لذهابه وإيابه

أو ما يقدر به على تحصيل ذلك من نقد أو عرض فمن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن السبيل فقال الزاد والراحلة ولا نهابادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فكان ذلك شرطا كالجهد ، والراد يعتبر مع قرب المسافة وبعدها والمراد به ما يحتاج إليه من مأكل ومشروب وكسوة صالحة للملأ وتعتبر الراحلة مع بعد المسافة فقط ولو قدر على المشى وهو ما تقتصر فيه الصلاة لافيما دونها فإلزمه المشى إلا مع العجز لكبر ونحوه كمرض فتعتبر الراحلة حتى فيما دون المسافة للحاجة إليها إذن . ويعتبر في الاستطاعة من يخدمه إن لم يقدر على خدمة نفسه والقيام بأمره لأنه من سبيله دون صنعة تكفيه عن الزاد في سفره فليس بمستطيع لما تقدم أن الاستطاعة ملك الراد والراحلة أو ما يقدر به على تحصيلهما ويعتبر أن يكون ذلك فاضلا على ما يحتاج إليه من مسكن يحتاج لسكناه أو إلى أجرته لنفقته أو نفقة عياله لتأكد حقهم كما يفهمه حديث « كفى بالمرء إثمًا أن يضع من يعول » وكذلك ما يحتاج إليه من كتب لأنها في معنى المسكن ونحوه ويعتبر أيضا أن يكون ذلك فاضلا عن بضاعة يختل ربحها المحتاج إليه لو صرف شيئا منها في حجه لما فيه من الضرر عليه ، وعن خادم لأنه من الخواص الأصلية وعن قضاء دينه حالا كان

أو مؤجلا لله أو لآدمي وعما لا بد منه لمؤنته ومؤنة عياله الذين تلزمه مؤنتهم لأن ذلك مقدم على الدين فلا ن يقدم على الحج أولى لكن ان فضل منه عن حاجته وأمكن بيعه وشراء ما يكفيه كأن كان له مسكن واسع أو خادم فقيس فوق ما يصلح له وأمكن بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل ما يحج به وجب بيعه للحج وكذا ان كان له كتب واستغنى باحدى نسختي كتاب باع الأخرى ولزمه الحج ويعتبر في الاستطاعة أيضا أن يكون له ما يقوم بكفايته وكفاية عياله الى أن يعود من مال أو أجور عقار أو ربح بضاعة ولا يصير العاجز عن ذلك مستطاعا ببذل غيره له مالا أو مراكوبا ولو كان البازل ولدا أو والدا لما فيه من المنة فمن توفر له شرط الاستطاعة على الوجه المذكور مع الأمن على نفسه وماله وجب عليه الحج فورا انظر كشف القناع ، هذا ملخص ما ذكره الفقهاء في هذه المسألة ، ومنه يعلم أن ما يفعله بعض العامة من الاستدانة وعمل الليالي الالهية قبل سفر الحج وبعد العودة منه وما يرتكبونه من ترك أولادهم ومن تلزمه نفقتهم بلا عائل وترك قضاء ما عليهم من الديون وردّ المظالم ونحو ذلك مع كونه غير جائز شرعا موجب لعدم قبول حجهم ، وتقدم في علامات الحج المبرور ما فيه السكافية من ذلك والله أعلم وقفنا الله لما فيه رضاه وهدانا لاتباع كتابه وسنة حبيبه ومحجته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وكل من والا .

تم تحرير هذا الدليل يوم السبت ١٤ شعبان سنة ١٣٤٩ هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم الى مولاه الزمزم محمد حسنين مخلوف العدوي
المالكي غفر الله له ولوالديه
ولمشائخه وإخوانه
والمسلمين آمين

فهرست

كتاب دليل الحاج لفضيلة الشيخ محمد حسنين مخلوف
المدوى المالكي

صحيفة

- ٢ مقدمة الكتاب
- ٦ جداول تتعلق بمناسك الحج والعمرة
- ٣٣ المسألة الأولى . في الاحرام وما ينقضه
- ٣٥ المسألة الثانية . في الافراد والقران والتمتع
- ٣٦ المسألة الثالثة . في ارداف أحد النسكين على الآخر ورفضه وما يقع من العامة في ذلك من الخطأ
- ٣٨ المسألة الرابعة . في مواقيت الحج والعمرة
- ٤٠ المسألة الخامسة . في حدود الحرمين الشريفين
- ٤٠ المسألة السادسة . في كيفية بدء الطواف . وحكمة شرع الطهارة فيه
- ٤٢ المسألة السابعة . في الهدى وأنواعه
- ٤٤ المسألة الثامنة . في حكم الأكل من الهدى والفدية وجزاء الصيد
- ٤٥ المسألة التاسعة . في الفدية وأنواعها
- ٤٥ ضوابط متعلقة بجواب المحظورات وغيرها
- ٤٦ المسألة العاشرة . في تعدد الفدية واتحادها
- ٤٧ المسألة الحادية عشرة . فيما فيه الاطعام أو الفدية

- ٤٩ المسألة الثانية عشرة . في مفسدات الحج والعمرة وما يترتب على ذلك
 ٥٠ المسألة الثالثة عشرة . في موجب الجزاء وتعددده
 ٥١ المسألة الرابعة عشرة . في الجزاء وأنواعه
 ٥٤ المسألة الخامسة عشرة . في موانع الحج والعمرة وما يترتب عليها
 ٥٥ المسألة السادسة عشرة . في مواطن الدعاء
 ٥٦ المسألة السابعة عشرة . في زيارة المدينة المنورة
 ٥٨ المسألة الثامنة عشرة . في آداب زيارة المدينة المنورة
 ٥٩ المسألة التاسعة عشرة . في تجهيل الأوبة من سفر الحج والزيارة
 ٦٠ المسألة العشرون . في ذم التحدث بمشاق الحج ومساءة الحجاج وأهل
 الحرمين الشريفين
 ٦٢ المسألة الحادية والعشرون . في النهي عن مشاحة الرفقة والتخاصم في سفر الحج
 ٦٣ المسألة الثانية والعشرون . في الحج المبرور وعلاماته
 ٦٥ خاتمة في الاستطاعة ، على المذاهب الأربعة

٢٨٤٠٦	واضر منيب
١٩	زيب

زِيَادَةُ الْبُخَارِيِّ
أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٌ حَدِيثٌ
مَضْبُوطَةٌ بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ وَمُسْرُوحَةٌ

بجمه

العلامة الشهير والاستاذ الكبير

الشيخ عمر ضياء الدين أنابه الله

وشرحه مصحح طبعه الأستاذ الشيخ ابراهيم بن حسن الانباني
شرحا وجيزا كافلا بحل ألفاظه اللغوية * ويسر ماعسر فهمه على
العوام ، مستخبا من شراح صحيح البخاري المقتمدة ، وكتب اللغة
مطبوع طبعها متقنا على ورق جيد بحرف جميل ومجلد تجليدا ظريفا
بأقدم اشقاه

5/19
5/19
5/19